الجوانب الاجرائية في التقاضي الالكتروني

Procedural aspects of electronic litigation

إعداد

معاذ بن حمدي السلمي

Moaz Hamdi Al-Salami

جامعة الملك عبدالعزيز

Doi: 10.21608/jinfo.2023.306328

استلام البحث	**٢٠٢٣/٥/٨**
قبول النشر	**٢٠٢٣/٥/٢١**

السلمي، معاذ بن حمدي (٢٠٢٣). الجوانب الاجرائية في التقاضي الالكتروني. ***المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، مصر، ٤(١٢) ، ٩١ – ١٤٦.

https://jinfo.journals.ekb.eg/

الجوانب الاجرائية في التقاضي الالكتروني

المستخلص :

تعتبر التقنيات الحديثة الموجودة حاليًا هي غاية ما توصل له الانسان من تطور ونهضة مما حدا بكثير من دول العالم إلى إدخال هذه التقنية في عمل حكوماتها وذلك للتوفير المالي والاستهلاكي لمؤسساتها المالية والادارية، والقضاء هو أحد تلك المؤسسات التي تم بناءها على مجموعة من المبادئ القضائية التي تعتبر من المسلمات والثوابت الأساسية في المرفق، ومع جائحة الوباء العالمي (كورونا) والتي أعلنت عنها منظمة الصحة العالمية وفرض سياسة التباعد بين أفراد المجتمع في الأماكن العامة والمقار الحكومية وتجنب لتعطل المصالح العامة انتقل القضاء إلى الفضاء الإلكتروني وعقد جلساته ومداولاته هناك ،ومع زوال الجائحة انتفاء السبب الرئيسي للتحول إلى التقاضي الإلكتروني في المرفق القضائي إلا أن المحاكم استمرت في عقد جلساتها إلكترونياً ويعود السبب الرئيسي في استمراريتها تلك إلى سرعة الفصل الكبير في الدعوى عند عقدها الكترونيا، ونظرا إلى أن التقاضي الإلكتروني من المستجدات على الساحة الدولية والتي لم يتم اشباعها بحثًا وتدقيق قانونيً وفقهي وذلك لسرعة التحول اليه مع الأزمة العالمية اخترنا هذا الموضوع عنوانا لبحثنا ،حيث قسمناه إلى فصل تمهيدي بينا فيه ماهية الحكومة الإلكترونية وأبرز مميزات الانتقال لها وسلبياته كما تطرقنا إلى التعريف بالتقاضي الإلكتروني والكيفية التي تدعم بها عملية العدالة في المجتمع إضافة إلى إنزال المبادئ القضائية على عملية التقاضي الإلكتروني وفي الفصل الأول بينا ماهية المحكمة الإلكترونية ومقوماته ودعائمها وفي الفصل الثاني تناولنا الجانب الإجرائي من التقاضي الإلكتروني من حيث الكيفية التي ترفع بها الدعوى الإلكترونية وصولًا إلى تنفيذ الحكم إلكترونياً أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى الجوانب التنظيمية للتقاضي الإلكتروني حيث بينا مدى مشروعيته في الفقه الإسلامي والأنظمة السعودية والمقارنة وتوصلنا إلى نتيجة أن التقاضي الإلكتروني حقق جميع متطلبات التقاضي التقليدي في الأمور الشكلية لا سيما في مبدأ المواجهة ومبدأ شفوية المرافعة كما انه يمكن إتمام جميع اجراءاته إلكترونياً دون الحاجة إلى الحضور من قبل أطراف الدعوى وممثليهم ،كمًا أوصينا المنظم بوضع جلسات التقاضي المعقودة إلكترونياً على صفحة الموقع الإلكتروني لتحقق مبدأ العلانية إضافة إلى التوصية بقصر الجلسات الكتابية على القضايا التي لا تكون المشافهة فيها مهمة كما أوصينا أيضاً المنظم بوضع تنظيمات لعملية التقاضي الإلكتروني وعدم الاكتفاء بالنشرات التي تنظم العملية.

الكلمات المفتاحية:الحكومة الإلكترونية ،التقاضي الإلكتروني ،المحكمة الإلكترونية ، التبليغ الإلكتروني.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

Abstract:

The existing modern technologies, which are deemed to be man's latest growth and development, has prompted many countries in the world to introduce such technologies in the works of their governments for the purpose of reducing consumption and expenditures in their financial and administrative institutions, including justice institutions that used to rely upon a set of strict fixed judicial principles. As the announced by the WHO, global pandemic of coronavirus disease (COVID-19) swept the world, a policy of physical distancing has been applied to the community members in public places and government headquarters. Also, in order to avoid disruption of public interests, judiciary has moved into cyberspace to held its sessions and deliberations. As end of the pandemic has been declared, the main reason for Electronic Litigation (e-litigation) has ceased, however, the courts continue to hold the sessions electronically, for e-litigation has proved that it speeds up processes and decisions on legal cases. Whereas e-litigation is rapid new development on the international arena, and it has not been extensively discussed, we have chosen it as the subject of this research, which has been divided into an introductory chapter in which we defined e-government and its important pros and cons. We have also defined e-litigation and how it supports the justice system in society, and applied judicial principles to the e-litigation process. In the first chapter, we have explained e-courts, its components and fundamentals. In the second chapter, we have addressed the procedural aspect of e-litigation, beginning with the ways to file an e-case to the ways of implementation of judgments electronically. As for the third chapter, we have discussed the regulatory aspects of e-litigation, where we have indicated its validity in Islamic jurisprudence, and the Saudi and comparison laws. We have concluded that e-litigation has fulfilled all the requirements of traditional litigation

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

in formal matters, especially with regard to the principles of confrontation and oral pleading. Moreover, it allows completing all the procedures electronically without the parties to the case and their representatives need to appear. However, we have recommended that e-sessions shall be posted on the website for realization of the principle of publicity. We have also recommended that written sessions shall be limited to cases that does not require oral pleading, and rules and regulations on e-litigation processes shall be developed besides the regulatory publications.

Keywords: Electronic government - Electronic litigation - Electronic court - Electronic notification.

المقـــدمـــة

شهد عالمنا الذي نعيش فيه ثورة تكنلوجية ومعلوماتية هائلة انعكس أثرها على جميع جوانب حياتنا الإقتصادية والثقافية والإجتماعية وصنعت التقنية الحديثة واقعاً إفتراضياً سهل الإتصال بين الشعوب المختلفة والإندماج بين الثقافات المتباينة وأصبح ميدان تكنلوجيا المعلومات والإتصال محط تنافس شديد بين الدول الرائدة مما أدى ذلك إلى ظهور مصطلح الحكومة الإلكترونية والتي عرفها البنك الدولي عام ٢٠٠٥م بأنه عملية استخدام المؤسسات تكنلوجيا المعلومات والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيد من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات، ومع ظهور جائحة الوباء العالمي (كورونا) قادة الظروف الطارئة مختلف الحكومات والمجتمعات إلى التحول نحو التقنيات الإلكترونية وذلك لتطبيق إجراءات التباعد الإجتماعي ولتجنب تعطل مصالح الشركات والأفراد مما يلقي بظلاله على وضع الدولة ويدخلها في فترة ركود إقتصادي لذلك أصبحت الحلول الرقمية ضرورية ومهمة.

وظهرت في عام ١٩٩٦م فكرة من الولايات المتحدة الأمريكية من قبل أساتذة مركز القانون وأمن المعلومات تم إطلاق إسم القاضي الإفتراضي عليها والهدف من هذه الفكرة تسوية المنازعات التجارية الإلكترونية عن طريق استخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ومع مرور الزمن تطورت الوسائل والآليات وإنتقلت هذه الفكرة من الولايات المتحدة إلى بعض دول العالم وذلك لما لتفعيل التقاضي الإلكتروني بكافة وسائله والإستغناء عن الوسائل التقليدي في المحاكم والتخلي عن الأساليب الورقية العتيقة ميزات عديدة يأتي في مقدمتها سرعة الإنجاز في الدعاوى

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

مع بساطة في إجراءات التقاضي دون الحاجة إلى الحضور الشخصي لمتابعة إجراءات بسيطة يمكن متابعتها من المنزل مع توفير قدر كبير من الحماية للمستندات المقدمة إلكترونياً وعدم إطلاع الأشخاص عليها إلا المصرح لهم بذلك وأيضاً حفظها من التلاعب والتزوير.

لقد كان للمملكة العربية السعودية مجال السبق في الإنتقال إلى مفهوم الحكومة الإلكترونية حيث كانت من أوائل الدول التي طرحت الخدمات التي تقدمها مؤسساتها إلكترونياً وأطلقت عدة برامج وخدمات كان لها أثر كبير في تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطبيقه على أرض الواقع من أشهر هذه البرامج برنامج المنصة الوطنية أبشر وقد جمعت هذه البرامج في منصة وطنية موحدة للخدمات الإلكترونية (GOV.SA) ومع إطلاق صاحب السمو الملكي الأمير / محمد بن سلمان آل سعود ولي العهد رؤية المملكة ٢٠٣٠م حيث تم وضع خطط وإستراتيجيات لضمان تحقيق أهم أهداف الروية وركيزته الأساسية وهي التحول الرقمي الإلكتروني وبناء على ذلك أطلقت وزارة العدل السعودية خدمة التقاضي الإلكتروني والتي تتيح لأطراف الدعوى وممثليهم الترافع الإلكتروني وقد سبقت هذه الخدمة بسنوات عديدة خدمات إلكترونية مثل خدمة التبليغ الإلكتروني وتقديم الشكوى إلكترونياً.

التقاضي الإلكتروني من جانب إجرائي

مع التطورات التقنية المتسارعة ودخولها في كافة الجوانب الحياتية للمواطن أصبح لزاماً على المؤسسات الحكومية مواكبة هذه التطورات والتكيف عليها ونقلها من جانب تنظيري إلى جانب عملي ومن أبرز هذه المؤسسات المؤسسة القضائية[١] والتي تتمتع كما ذكرنا بخصوصية فريدة تميزها عن غيرها من المؤسسات حيث بدات في إدخال التقنية الحديثة متأخرة عن غيرها وبدأت تطبيقها أولاًفي الجانب الإجرائي[٢] ومن ثم تنظيمها وأضافتها إلى أنظمة قائمة وفي فصلنا هذا نناقش جميع الإجراءات الإلكترونية التي تتم على الدعوى من تاريخ قيدها وصولاً إلى نفاذ الحكم الصادر فيها والمنهي للخصومة وذلك في ثلاث مباحث.

المبحث التمهيدي: - التعريف بالتقاضي الالكتروني

إن التقاضي الإلكتروني موضوع بحثنا جزء لا يتجزأ من الحكومة الإلكترونية ويندرج تحت مفاهيمها الأساسية إلا أنه لايتساوى مع الجهات الحكومية الأخرى وذلك

---

(١)المؤسسة القضائية أو السلطة القضائية هي مجموعة من المرافق التابعة للدولة تتولى عملية الفصل في النزاعات بين أفراد المجتمع ولها سلطة في حل النزاعات ومستقلة بشكل كاملاً عن باقي سلطات الدولة.

(٢)الإجراء القضائي هو مسلك إيجابي يقيمه الشخص يسمى المدعي للمطالبة بحقه المسلوب وما يتبعها من إجراءات تتم قبل نظراً الدعوى أو أثنائها وبعدها ومن شأن هذا الإجراء ترتيب آثار قانونية.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

لإعتبارات خاصة بالمرفق القضائي حيث أن المرفق القضائي لديه خاصية تميزه عن غيره من المرافق إلا وهي حالة الجمود التي تعتريه في حالة التغير ،إن حالة الجمود تلك قد تكون ميزة للمرفق القضائي وقد تكون سلبية أيضاً له حيث تكون ميزة في أنه يصعب تغيره والعبث به من قبل السلطات السياسية مما يجعل له خصوصية كبيرة وفريدة ومصدر أمان لمواطني الدولة ويكون سلبياً وذلك في مواجهة رياح التغير لذلك نجده دائماً في أواخر المرافق العامة التي تواكب التطور الحاصل في العالم وفي مبحثنا هذا نعطي نبذة تاريخية عن نشأة مصطلح التقاضي الإلكتروني وما صاحبه من عملية تطور ومن ثم نبدأ في تعريفه والتطرق إلى أنواع الدعاوى فيه.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن التقاضي الإلكتروني

لقد كانت اللبنة الأولى التي وضعت الأسس لمشروع التقاضي الإلكتروني هو إطلاق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برنامج القاضي الإفتراضي[٣]المتخصص في حل النزاعات الناشئة عن الوسائل الإلكترونية (التجارة الإلكترونية[٤]) عام ١٩٩٦م إلا أنه لا بد لنا أن نشير إلى أنه في عام ١٩٩١م تم إنشاء موقع إلكتروني تملكه شركة خاصة ترفع منه الدعوى إلكترونياً ويقع مركزه الرئيسي في ولاية كاليفورنيا مدينة سانتا بوبوا ويقدم خدماتهم للمتقاضين والمحامين وذلك من خلال تقديم مستنداتهم إلكترونياً مما قلل من تكلفة القضاء ورسومه والتخلص من كميات الأوراق المستخدمة وذلك وفق منظومة متكاملة وفي عام ١٩٩٩م أيضاً أنشات جامعة مونترال موقعاً إلكترونياً أطلق عليه إسم المحكمة الإفتراضية حيث وضعت له لائحه إجرائية لنظامي الواسطة والتحكيم ،ونظراً لحساسية مرفق القضاء في كافة الدول العالمية إلا أن هذه التجارب لم تعمم إلا في قليل من الدول گ (الصين، سنغافور، البرازيل) والتي لاقت نجاحات مميزة ويعود السبب في عدم تعميمه إلى الإجراءات التشريعية المعقدة التي تمس مرفق القضاء في مختلف دول العالم ،ومع تطور التكنلوجيا وإبتكار الأجهزة الحديثة والتي أصبحت في متناول الجميع والبداية في تطبيق الحكومة الإلكترونية على أرض الواقع العملي وتبني كثير من دول العالم المختلفة للمفهوم الإلكتروني في أغلب معاملاتها المجتمعية والخدمية تبلور مفهوم التقاضي الإلكتروني وخرجت أصوات تنادي بنقل القاعات القضائية إلى الواقع الإفتراضي لم يتم نظراً ذلك للعقوبات والتحديات التي تواجه المرفق القضائي كما ذكرنا في السابق وعليه نستطيع أن نقسم مرحلة الإنتقال إلى التقاضي الإلكتروني إلى

---

(٣)هو برنامج طورته جمعية المحكمين الأمريكية وأصدرت ما يسمى بلائحة الإجراءات التكميلية للتحكيم الإلكتروني.

(٤)التجارة الالكترونية هي عملية البيع والشراء للمنتجات والخدمات عن طريق الشبكة العنكبوتية وتتم بواسطة أجهزة الحاسب الآلي أو قنوات الاتصال الأخرى.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

قسمين قسم ما قبل أزمة جائحة كورونا وقسم ما بعد[٥]حيث كان التقاضي الإلكتروني قبل الأزمة يقتصر على هدف إدخال التقنيات الحديثة في إجراءات التقاضي الشكلية دون إستهداف موضوع الدعوى أو الحكم وإنعقاد الجلسات والتي كانت حضورية مكتفياً برفع الدعوى إلكترونياً مضافاً إليها خدمة التبليغات القضائية بوسائل إلكترونية وغيرها من الإجراءات الشكلية ولكن ما بعد الجائحة أدت ظروف الإغلاق التام وحظر التجوال وفرض التباعد الإجتماعي إلى التفكير الجدي في إدخالها في صلب الدعوى وجلساتها تجنباً للأثار السلبية التي تترتب على وقف النظر في القضايا المعروضة مما يؤدي بطبيعة الحال إلى الإضرار بأطراف الدعوى والإخلال بالوضع الإقتصادي للدولة وإطالة أمد التقاضي ومراكمة القضايا وقد بدأ التطبيق الفعلي للجلسات الإلكترونية وذلك بالإستخدام الوسائط الإلكترونية وإنشاء غرف إلكترونية[٦] تعقد فيها جلسات التقاضي على مواقع التواصل الإجتماعي ولعل أشهر هذه التطبيقات تطبيق زوم (zoom) وغيرها من التطبيقات[٧]. في المملكة العربية السعودية أطلقت وزارة العدل خدمة التقاضي عن بعد وأقرت لها دليل إجرائي وذلك من ضمن جهود الوزارة في إستكمال عملية التحول الرقمي والمملكة لا تختلف كثيراً عن دول العالم في تطبيق خدمة التقاضي الإلكتروني حيث أطلقت عدة خدمات كالتبليغ القضائي الإلكتروني ورفع الدعوى إلكترونياً قبل الأزمة (كورونا) أما خلال الأزمة وتجنباً للتعطل إنتقلت كافة المحاكم إلى الواقع الإفتراضي وأطلقت عدة برامج مساندة وللتقاضي الإلكتروني كبرنامج(ناجز) الخاص بوزارة العدل وبرنامج(معين) الخاص بديوان المظالم .

المطلب الثاني: تعريف التقاضي الإلكتروني

التقاضي الإلكتروني من المستجدات الجديدة والمستحدثة على الساحتين القانونية والقضائية والتي لم يتم إشباعها بحثا وتدقيقاً وحتى نصل إلى تعريف جامع وكامل للتقاضي الإلكتروني لا بد لنا إرجاع التقاضي إلى أصله المتفرع عنه إلا وهو القضاء وتعريفه لغة وإصطلاحاً ومن ثم بناء تعريف جامع للتقاضي الإلكتروني يجمع كافة أركانه وصوره.

---

(٥)جائحة كورونا (كوفيد -١٩) هي جائحة عالمية سببها فيروس كورونا والذي تفشى في جميع أقطار العالم حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في ٣٠ يناير عن حالة طوارىء صحية عامة

(٦)الغرف الإلكترونية هي شكل من اشكال المقابلات على الإنترنت وتكون على هيئة مؤتمرات متزامنه (صوت وصورة).

(٧)السعيدي، ثامر، مقال بعنوان نشأة التقاضي الإلكتروني، كلية المستقبل الجامعة الأهلية، ٢٠٢١م.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

الفرع الأول: تعريف القضاء لغة وإصطلاحاً:

القضاء لغة هو الحكم والفصل والقطع، فيقال: قضى، يقضي، قضاء فهو حكم وفصل بين المتخاصمين في محل الدعوى[٨]وقضاء الشيء: أي أحكمه وأمضاءه وفرغ منه، قال الزجاج[٩]: قضى في اللغة على ضروب كلها تعود إلى معنى الإنقطاع وتمام الشئ ،فيقال:قضى الله أمراً أي قدره وأراد خلقه.

أما في المعنى الإصطلاحي فيرد مصطلح القضاء على عدة وجوه نذكر منها[١٠]:

١- يرد بوجه الوجوب والوقوع، قال الله تعالى: {يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أما أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا الآخر فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِ ۚ قُضِيَ الأمر الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ}[١١]

٢- ويرد أيضاً بوجه الاتمام والكمال، قال الله تعالى: {فَلَمَّا قضى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَاراً قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أو جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ }[١٢] ، وقوله تعالى: { قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ۖ وَاللَّهُ على مَا نَقُولُ وَكِيلٌ }[١٣].

٣- يأتي بوجه العهد والايصاء، قال الله تعالى: { وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلىٰ مُوسَى الأمر وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ }[١٤] وقوله تعالى:{ وَقَضَى رَبُّكَ إلا تَعْبُدُوا إلا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا أما يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أو كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا }[١٥].

٤- يأتي بوجه الخلق والتدبير: { فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ }[١٦].

٥- يأتي بوجه العمل، قال الله تعالى:{ قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا ۖ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا }[١٧].

---

(٨)بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز بادي الجزء الثاني صفحة ٢٧٥، لسان العرب لابن منظور الجزء الثاني ص ٤٧-٤٩، المعجم الوسيط الجزء الثاني ٧٤٩.

(٩)بوأسحاق الزجاج إبراهيم بن محمد البغدادي نحوي من العصر العباسي (٢٤١ه-٣١١هـ)

(١٠)د.زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، مكتبة البشائر، ١٤٠٩-١٩٨٩.

(١١)يوسف : الآية ٤١.

(١٢)القصص : الآية ٢٩.

(١٣)القصص: الآية ٢٨.

(١٤)القصص : الآية ٤٤.

(١٥)الإسراء: الآية ٢٣ء.

(١٦)فصلت: الآية ١٢.

(١٧)طه: الآية ٧٢ .

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

٦- الإتيان بوجه الأداء، فيقال: قضى فلان دينه أي أداه إلى مدينه.

وقد إختلاف فقهاء الشريعة الإسلامية باللفظ في تعريفهم للقضاء مع إتفاقهم على المعنى نوجز هذه التعريفات حسب قول المذاهب الفقهية في الإسلام وهي على النحو التالي:

١- المذهب الحنفي:

أ- الإخبار على سبيل الإلزام[١٨].

ب- فصل الخصومات وقطع المنازعات[١٩].

ج- الإلزام في الظاهر على صفة مخصوصة بأمر ظن لزومه في الظاهر شرعاً.

٢- المذهب المالكي[٢٠]:

أ- الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام.

ب- الدخول بين الخالق والخلق ليؤدي فيها أوامره وأحكامه.

ج- إنشاء الزام أو إطلاق الزام.

٣- المذهب الشافعي[٢١]:

أ- إلزام من له الإلزام بحكم الشرع.

ب- إظهار حكم الشرع في وقعة من مطاع.

٤- المذهب الحنبلي:

أ-الإلزام بحكم شرعي لفصل الخصومات[٢٢].

أما في الإصطلاح القانوني لم يقم المنظم بوضع تعريف للقضاء بل ترك تلك المهمة على عاتق فقهاء القانون وشراحه والذين إختلفوا بدورهم كثير في صياغة تعريف جامع لمعاني القضاء مع إتفاقهم على أن مهمته هي حسم النزاعات التي تنشأ بين أفراد المجتمع وذلك بتطبيق أحكام القانون على وجه من الإلزام ونستعرض هذه التعاريف على النحو التالي:

١- القضاء هي الجهة التي تختص بفض المنازعات بالقانون سواء كانت واقعة بين الأفراد أو بين الأفراد والحكومة.

٢-فض المنازعات وفقاً القانون وذلك للمحافظة على السلام الإجتماعي.

([١٨])تبصرة الأحكام لابن فرحون الجزء الأول ص ٢١، مواهب الجليل في شرح مختصر الجليل للحطاب الجزء السادس، ص ٨٦.

([١٩])شرح آداب القاضي للشيخ حسام الدين عمر بن عبدالعزيز بن مازة الجز الأول صفحة ١٢٦، أدب القاضي تأليف الفقيه الخصاف الحنفي.

([٢٠])د.عطية، عبد الحسيب سند، القضاء والإفتاء في الفقه الإسلامي، شبكة الالوكة الشرعية، ١٤٣٤.

([٢١])مرجع سابق، القضاء والإفتاء في الفقه الإسلامي، شبكة الالوكة.

([٢٢])كشاف القناع عن متن الإقناع الجزء السادس صفحة ٢٨٥، مكتبة النهضة الحديثة، الرياض.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

٣-الفصل بين الأشخاص في الخصومات قطعا للنزاع من قبل السلطة الموكلة من الدولة لممارسة هذه الوظيفة والمتمثلة في السلطة القضائية.

وبناء على ذلك نستطيع أن نعرف القضاء بمعناه الإصطلاحي بأنه: (الحكم بين الخصوم بالقانون الإسلامي بكيفية مخصوصة) والمقصود هنا بكيفية مخصوصة هو إجراءات الدعوى التي تتضمن رفع الدعوى ووسائلها وإثباتها والدفوع المقدمة فيها وصولاً إلى المداولة والحكم الحاسم في موضوع الخصومة[٢٣]أما عند شراح القانون فالقضاء هو :(مجموعة القواعد القانونية التي تستخلص من الأحكام التي تصدرها المحاكم، كما تطلق على الحجية التي يمكن أن تسند إلى هذه الأحكام، أي: الحجية التي تستخلص من السوابق القضائية[٢٤]).

الفرع الثاني: تعريف القضاء الإلكتروني:

وبعد تعريفنا للقضاء من جانبيه اللغوي والإصطلاحي إضافة إلى تعريفنا بالشبكة العالمية العنكبوتية (الإنترنت) في تناولنا لموضوع الحكومة الإلكترونية نظراً لاعتماد التقاضي عليها بإعتبارها المكون الأساسي لديمومته فنقول بأن التقاضي الإلكتروني هو عبارة عن تنظيم تقني ومعلوماتي يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم وتقديم أدالتهم ودفوعهم وحضور جلسات المحكمة عن طريق الغرف الإلكترونية[٢٥]وذلك تمهيداً للوصول للحكم وتنفيذه وذلك كله من خلال وسائل الإتصال الحديثة[٢٦]ونضيف أيضاً إلى هذا التعريف تعريف آخر للتقاضي الإلكتروني أكثر دقة وهو بإعتبار أنه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بالنظر في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن إطار نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج شبكة الربط الدولية الإنترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية للنظر في الدعاوى والفصل فيها بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين.

المبحث الأول: ما قبل إنعقاد الجلسة

عندما يضطر المدعي إلى رفع دعوى قضائية للمطالبة بحق له في المحاكم التقليدية لا بد له من الإنتقال إلى المدينة الموجود بها محل النزاع والمحكمة ذات الإختصاص النوعي والمكاني وذلك لمتابعة سير إجراءات دعواه والتأكد من أنها

---

(٢٣)مرجع سابق، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، ص ١٣.

(٢٤)السوابق القضائية هي ما استقرت عليه المحاكم وعملت به من أحكام حيث تلخصت في مبادئ قانونية.

(٢٥)الغرف الالكترونية هي تلك الغرف التي يتم فيها التواصل المرئي أو المسموع أو الكتابي بين أطراف المجموعة الواحدة.

(٢٦)محمود، أشرف جودة محمد، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث، ١٤٤٢هـ -٢٠٢٠م.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

سجلت في قيد المحكمة وتبليغ أطراف النزاع الآخرين وأخذ موعد للجلسة القضائية والبدء في إجراءاتها والتي قد تستغرق وقت طويل وتكاليف باهظة الثمن يمكن تداركهما عبر تطوير المنظومة القضائية وتصييرها إلكترونية وسوف نناقش في هذا المبحث جميع الإجراءات الإلكترونية التي تتم في الدعوى قبل الدخول في موضوعها حيث نقسمه إلى مطلبين نتناول في الأول ماهية الدعوى الإلكترونية من حيث التعريف والأركان بينما في المطلب الثاني نبين كيفية إدارة الدعوى الإلكترونية.

المطلب الأول: ماهية الدعوى الإلكترونية:

تعتبر الدعوى أهم وسيلة لحماية الحقوق المشروعة للفرد[٢٧]من العدوان الذي يقع عليها أو الخطر الوشيك الذي يهددها ولا تختلف الدعوى الإلكترونية في ماهيتها عن الدعوى التقليدية إلا في وسيلتها المستخدمة لإتمام إجراءاتها، وتختلف الدعوى المدنية في منشئها عن الدعوى الجنائية حيث يكون منشأ الدعوى المدنية من قبل الفرد نفسه ،خلافاً لمنشئ الدعوى الجنائية التي تكون من قبل السلطات المعنية (النيابة العامة) وذلك في سلسلة من الإجراءات الطويلة (استدلال، قبض، تحقيق، إحالة للمحكمة) [٢٨]ونظرا لخصوصية الدعوى الجنائية[٢٩]وإرتكازها على مبدأ المواجهة في كافة إجراءاتها فإن الأصل في جلساتها أن تتم حضورياً حضور مادياً إلا أنه لا يمنع من استخدام التقنية الحديثة فيها وذلك من خلال سماع شهادة الشهود وكذلك إجراء المرافعة الشفهية كما يمكن تحضير المتهمين وسماع أقوالهم وإجابتهم عن الأسئلة الموجهة لهم والإستفسارات في موضوع القضية وذلك عن طريق ربط المحكمة بالسجون ومراكز الشرط وفي هذا المطلب نبين تعريف الدعوى الإلكترونية وأركانها.

الفرع الأول: تعريف الدعوى الإلكترونية :

للدخول في تعريف جامع لخصائص الدعوى الإلكترونية لا بد لنا من بيان المفهوم المجرد للدعوى عند الفقهاء وشراح القانون.

١.لغة:

ترد الدعوى في اللغة على معان متعددة فترد مثلاً:

([٢٧])يقصد بالحقوق المشروعة للفرد الحقوق التي تضمن كرامته والمساواة له وغيرها من الحقوق إضافة إلى حقه في رفع الدعوى القضائية دون قيد له ولا شرط.

([٢٨])نظام الإجراءات الجزائية.

([٢٩])الدعوى الجنائية هي دعوى تقام عند وقوع إعتداء علىحق يحميه النظام ويصونه وتنقسم إلى قسمين دعوى جنائية عامة تحمي الحق العام ودعوى جنائية خاصة تحمى الحق الخاص وتختلف الدعوى المدنية في عدة إختلافات أبرز إن الخصوم في الدعوى الجنائية المجتمع والجاني بينهما في الدعوى المدنية الخصوم وهو الشخص المتضرر نفسه وغيرها من الإختلافات.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

- بمعنى الطلب والتمني قال الله تعالى:(لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ (٥٧))[٣٠].
- وترد أيضاً بمعني الدعاء قال المولى عز وجل:(دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ۚ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (١٠)[٣١].
- وتأتي أيضاً بمعني الزعم كأن يقال: فلان إدعي على فلان بملكيته أرضه أي زعم تملكه لذلك العقار .
- وتأتي أيضاً بمعني الاخبار كأن يقال: فلان يدعي الكرم، أي يخبر عن نفسه بأنه كريم.

عليه نقول إن الدعوى ترد على عدة معاني حسب سياق إستعمال الكلمة وموضعها.

٢. <u>إصطلاحاً</u> [٣٢]:

للفقهاء في معنى الدعوى عدة تعريفات، إختلفت في اللفظ وتقاربت في المعني نوردها على النحو التالي مع الشرح: -

- عرف "الاحناف"[٣٣] الدعوى بانها قول مقبول عند القاضي يقصد بها طلب حق قبل غيره أو دفعه عن حق نفسه[٣٤].

<u>شرح التعريف</u>

أ. <u>قول مقبول:</u> أخرجوا منها الدعوى التي لا تصح فيها.

ب. <u>عند القاضي:</u> ترد الدعوى بمعاني كثيرة فميزوا الدعوى القضائية عن غيرها من الدعاوي.

ج. <u>طلب حق قبل غيره:</u> أخرجوا الشهادة منها لأنها إثبات حق للغير.

د. <u>أو دفعه عن حق نفسه:</u> أدخلوا إليها دعوى الضرر المحدق أو الحق الذي يخشى زواله.

- وعرفها "المالكية"[٣٥] بأنها طلب معين أو ما في ذمة معين أو أمر يترتب عليه نفع معتبر شرعا[٣٦].

([٣٠])يس: الآية ٥٧.

([٣١])يونس: الآية ١٠.

([٣٢])بن هاشم، سارة، الدعوى المدنية، جامعة أحمد دراية، صفحة ٦-٩، ١٤٤٠-١٤٤١ه.

([٣٣])المذهب الحنفى هو أحد المذاهب الفقهية الإسلامية ينسب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (٨٢هـ-١٥٠هـ) نشأ المذهب في الكوفة بالعراق وإنتشر في نواحي بلاد فارس والروم وبخاري وتلك الناحية من البلدان أبرز علماءه أبو يوسف (١١٣-١٨٢) ومحمد بن الحسن الشيباني (١٣٢-١٨٩) وأبوالهذيل (١١٠-١٥٨).

([٣٤])علاء الدين الحفصاوي الحنفي، الدار المحتار في شرح تنوير الأبعاد، طـ ١، ص٥١٠، ١٤٢٣هـ.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

شرح التعريف:

أ. طلب معين: يراد بها تعيين العين كسلعة إشتراها ثم أغتصبت منه.

ب. أو ما في ذمة معين: كدعوى الدين فإنها في ذمة المدين.

ج. معين: يكون في التعيين لشخص المدعى عليه كخالد من الناس أو لصفة الدعوى كدعوى الدية على العاقلة.

د. أو أمر يترتب عليه نفع: مثل دعوي الطلاق أو الورث حيث انها لاتكون معينة ولا في الذمة.

ه. معتبرة شرعاً: لا تقبل الدعاوي اليسيرة وذلك لعدم نفعها شرعاً كمطالبة مثلاً بعشرين ريال.

- عرفها "الشافعية"[٣٧] بأنها إخبار عن وجود حق للمخبر على غيره عند حاكم ليلزمه به[٣٨].

شرح التعريف :

أ. وجوب حق للمخبر على غيره عند حاكم: دخلت فيها جميع الدعاوي الناشئة عن حق لنفسه أو لغيره كشهادة.

ب. ليلزمه بها: طلب المدعي إلزام خصمه بأداء حقه.

- وعرف "الحنابلة"[٣٩] الدعوى بأنها إضافة الانسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته[٤٠].

شرح التعريف:

أ. إضافة الانسان إلى نفسه: طلب شيء له حق فيه.

ب. استحقاقاً: أي له الحق في الطلب ليلزم خصمه بأدائه.

([٣٥])المذهب المالكي هو الثاني بين المذاهب الفقهية الإسلامية الأربعة ينسب إلى الإمام مالك بن أنس الأصبحي (٩٣هـ-١٧٩هـ) نشأ وإنتشر في الحجاز وبلاد أفريقية والإندلس والمغرب العربي من أبرز علماءه العلامة القرافي والحطاب وأبوولويد الباجي وابن عبدالبر وغيرهم.

([٣٦])شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي القرافي، الذخيرة، بيروت، ١٩٩٢م، ج ١١، ص٥.

([٣٧])المذهب الشافعي ثالث المذاهب الأربعة مؤسسه الإمام محمد بن ادريس الشافعي القرشي(١٥٠هـ-٢٠٤هـ) إنتشر المذهب في مصر والعراق واليمن وبلاد الشام من أبرز علماءه ابن حجر الهيثمي، والبويطي وإسماعيل المزني والبريع المرادي .

([٣٨])ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، بيروت، ج١٠، ص٢٨٥.

([٣٩])المذهب الحنبلي هو اخر المذاهب الأربعة ينسب إلى الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤هـ - ٢٤١هـ) انتشر المذهب في حران بسوريا ومصر والجزيرة العربية وأبرز علماءه أبو بكر الخلال والقاضى أبو يعلى الفراء وبن الجوزي وموفق الدين بن قدامه المقدسي وبن مفلح .

([٤٠])بن قدامة القدسي، المغني، بيروت ،١٣٨٨، ج١٠، ص٢٤٢

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

٣. الدعوى في الإصطلاح القانوني [٤١]:

الدعوى هي حق إجرائي أو سلطة معطاه لصاحبها تخوله الالتجاء للقضاء طلباً لحماية حقه ومركزه القانوني من الإعتداء أو خطر الإعتداء وعليه فإن الدعوى ماهي إلا وسيلة حماية للأشخاص وحقوقهم المشروعة التي خولهم النظام حق التصرف فيها، وفي اللغة القانونية يطلق لفظ الدعوى على عدة معان فقط يطلق على المطالبة يقال: إدعي فلان على فلان، أي طالبه أمام القضاء وقد تأتي بمعنى الإدعاء كما جاء في القاعدة الفقهية الشهيرة: (البينة على من إدعي واليمين على المنكر) [٤٢]وقد تأتي بمعني الخصومة بأن يقول القاضي، ألزمت فلان بدفع مصاريف الدعوى، أي ألزمه بمصاريف الخصومة.

٤. تعريف الدعوى الإلكترونية :

وبعد تعريفنا للدعوى بشقيها اللغوي والإصطلاحي وحتى يكون تعريف الدعوى الإلكترونية كاملًا وشاملًا لا بد لنا من تعريف الالكترون والذي هو المكون الأساسي في الوسائل الإلكترونية وهو عنصر دقيق للغاية ذو شحنة كبيرة سالبة وهو أحد العناصر التي تتألف منها الذرة. [٤٣]

وعليه نعرف الدعوى الإلكترونية بأنها سلطة الإلتجاء للقضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته وتتم عن طريق الوسائل الإلكترونية. [٤٤]

كما عرفها البعض على أنها الأسلوب الحديث للجوء للقضاء عن طريق الوسائل الإلكترونية وذلك بإستخدام الحاسوب والإنترنت لغرض تحديث العدالة وإدارة مرفق القضاء[٤٥].

الفرع الثاني: أركان الدعوى الإلكترونية :

يرد الركن في اللغة بمعني الأساس وهو الجانب القوي، وأركان الشيء أي جوانبه وأسسه التي يقوم عليها[٤٦].

([٤١])مرجع سابق، المحكمة الإلكترونية (دراسة تأصيلية مقارنة)، جامعة نايف، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧م

([٤٢])البينة على من إدعى واليمين على من أنكر هي قاعدة فقهية مشهورة وردت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم – المروي عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:(لو يعطى الناس بداعواهم لإدعى رجال أموال قوم ودماءهم لكن البينة على من إدعى واليمين على من أنكر).

([٤٣])معني إلكتروني، معجم المعاني الجامع.

([٤٤])إبراهيم، خالد، أمن الحكومة الإلكترونية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص٢١، ٢٠١٠م .

([٤٥])سليمان، داديار، الإطار القانوني لتقاضي المدني عر الإنترنت، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص ١٣٣، ٢٠١٥م

([٤٦])لسان العرب (١٨٥/ ١٣)

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

أما في الإصطلاح فهو ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون داخل فيه ومنها قولنا: أركان الصلاة والتي هي أقوال وافعال لا تتم الصلاة إلا بها[٤٧].

لقد إختلف الفقهاء في تحديد أركان الدعوى وعددها وذلك نظراً لطبيعة إختلافهم في حقيقة الركن حيث ذهب الحنفية إلى وجود ركن واحد للدعوى وهو إضافة المدعي شيء لنفسه فيقول: لي كذا وكذا، أو هذه السيارة لي، وإنما إعتبروه ركنا لأن الدعوى لا تقوم إلا به، أما جمهور الفقهاء فلم يتناولوا أركان الدعوى إنما تحدثوا عنها دون تسميتها مباشرة إلا أنهم تصوروا أمور لا تتم الدعوى إلا بها وهي المدعي والمدعى عليه والحق المدعي به والصيغة[٤٨].

١) المدعي والمدعى عليه:

لا وجود لاختلاف بين المدعي والمدعى عليه في الدعوى الإلكترونية عنه في الدعوى العادية وليس هناك أثر للوسائل الإلكترونية في تحديدهم، بل يرجع في تعريفهم إلى القواعد العامة وتعريفات الفقهاء والتي نوردها على النحو التالي:

أ. المدعي والمدعى عليه عند الاحناف:

ذهب الأحناف في غالبيتهم إلى أن المدعي هو الذي لا يجبر على الخصومة فإذا تركها ترك أما المدعى عليه هو الذي يجبر على الخصومة أي أن المدعي لديه الخيار بين الخصومة أو الترك خلافاً للمدعى عليه والذي لا يكون لديه هذا الخيار فهو مجبر وقال بعضهم إلى أن المدعي ما يتلمس حقاً لنفسه سواء كان ديناً أو عيناً والمدعى عليه هو من يدفع ذلك عن نفسه فأيهما كان منكراً فالأخر هو المدعي [٤٩]

ب. المدعي والمدعى عليه عند المالكية:

ذهب المالكية إلى استصحاب الحال أي النظر في حال المتداعين فمن كان إدعاؤه خلاف الأصل عداً مدعي أما من كان إدعاءه وفق الأصل فهو المدعى عليه ولهم في ذلك عبارتان شهيرتان وهي أن المدعي أبعد المتداعين سبباً والمدعى عليه أقربه سببا فمن إدعي عقار تحت ملكية شخص آخر فهو مدعي لأن إدعاءه أتي خلاف الأصل والظاهر أما الذي في يده الملكية والتصرف في العقار فهو المدعى عليه فإما أقام المدعي البينة على ملكيته للعقار أو دفعت بيمين الحائز [٥٠].

([٤٧])رُكنُ، الجمهرة، معلمة مفردات المحتوي الإسلامي.

([٤٨])بن هاشم، سارة، الدعوى المدنية، جامعة المدينة، جامعة أحمد دراية، ص١٦، ١٤٤٠-١٤٤١ه.

([٤٩])البابارتي، محمد بن محمد بن محمود، العناية شرح الهداية، ج٨ ص ١٥٣، بيروت، دار الفكر

([٥٠])شهاب الدين القرافي، مرجع سابق، ج٦، ص٥٤.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

ج. المدعي والمدعى عليه عند الشافعية:

للشافعية قولان في تمييزهما للمدعي والمدعى عليه الأول هو أن المدعي من يدعي أمر باطنا والمدعى عليه هو الذي يدعي الأمر الظاهر أما القول الثاني أن المدعي من إذ سكت ترك والمدعى عليه هو الذي لا يترك في حال سكوته[٥١].

ج. المدعي والمدعى عليه عند الحنابلة:

عند الحنابلة المدعي من إذا سكت ترك والمدعى عليه من إذا سكت لم يترك وقيل المدعي هو من يدعي خلاف الظاهر وعكسه المدعى عليه[٥٢].

٢) المدعى به:

الدعوى هي الوسيلة لحماية الحقوق وصونها ويلجأ إليها عند سلبها أو التهديد بسلبها إذا لا يتصور الدعوى بلا حق يطالب صاحبه بإسترداده أو حفظه فالحق هو محل الدعوى المحمي والذي يجب أن تتوفر فيه عدة شروط وهي : [٥٣]

- أن يكون محل الدعوى مصلحة مشروعة في ذاته[٥٤].
- أن يكون محل الدعوى معلوما[٥٥].
- أن يكون ثابت عقلاً وعرفاً.

٣) صيغة الدعوى:

لم يحدد الفقهاء صيغة للدعوي مع اعتبارهم أنها ركن في الدعوى لكن اشترطوا عدة شروط في الصيغة يجب أن تتوفر وهي على النحو التالي:

أ. ألا تكون الصيغة مناقضة لأمر سبق صدوره عن المدعي وحكم فيه القاضي في محل النزاع ذاته مالم تستجد أدلة تدحض الحكم السابق فيتم طلب إعادة النظر في الحكم القضائي السابق.

([٥١])الحسين الفراء البغوي الشافعي، التهذيب في فقه الإمام الشافعي، ج٨، ص١٤٠.

([٥٢])علاء الدين المرداوي الدمشقي الحنبلي، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج١١، ص٣٦٩-٣٧٠.

([٥٣])عثمان، محمد رافت، النظام القضائي في الفقه الإسلامي، دار البيان، ط٢، ١٤١٥هـ، ص ٣٦.

([٥٤]) المصلحة في الدعوى نصت عليها المادة الرابعة من نظام المرافعات الشرعية بالنص التالي: (لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة مشروعة، ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زواله دليله عند النزاع فيه).

([٥٥]) أن يكون محل الدعوى معلوماً يمكن تصوُّره وتمييزه في ذهن المدعي والمدعى عليه والقاضي، فلا تُقام الدعوى في شيء مجهول لأنه في هذه الحالة لا يتحدد موضع الدعوى، ولا يمكن سماع جواب المدعى عليه، ولا يمكن سماع البينة على الشيء المدعى به، كما لا يمكن الإلزام به فيما لو افترض صدور حكم فيه وهناك أمور مستثناة من هذا الشرط، ففي عدة حالات تقبل فيها الدعوى مع جهالة المدعى به، كالدعوى بالإقرار والوصية.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

ب. أن تكون العبارة جازمة وقاطعه لا أن تكون على وجه الإحتمال.
ج. أن يصرح المدعي بأن محل الدعوى تحت يد خصمه.
د. أن تكون في مجلس القضاء.

وعليه فصيغة الدعوى الإلكترونية مثلها مثل صيغة الدعوى العادية لا تتغير ولابد من توفر الشروط السابقة فيها ولابد للقاضي من تلاوة الصيغة في مجلس القضاء الإلكتروني[٥٦]ففي الجلسة الإلكترونية المرئية يتم تلاوة الصيغة شفهياً وفي الجلسة الكتابية يتم إرسالها لأطراف الدعوى بالوسائل الإلكترونية.

المطلب الثاني: إدارة الدعوى الإلكترونية

حرصت وزارة العدل على انشاء منظومة قضائية عدلية إلكترونية متكاملة الجوانب هدفها تقديم الخدمات القضائية إلى المستفيدين إختصار للجهد والوقت وتشمل هذه الخدمات خدمة رفع الدعوى إلكترونياً والتبليغ القضائي الإلكتروني وهي خدمات تسبق الدخول في مرحلة موضوع الدعوى وفي هذا المطلب نتطرق إلى الكيفية التي ترفع بها الدعوى الإلكترونية على ضوء الأنظمة الإلكترونية المعمول بها في المملكة إضافة إلى التطرق للتبليغ القضائي الإلكتروني والآثار المترتبة عليه ونجيب على تساؤلين الأول هل أثر التقاضي الإلكتروني على الإختصاص المكاني للدعوى والثاني متى تبدأ الخصومة في التقاضي الإلكتروني ؟.

الفرع الأول: رفع الدعوى إلكترونياً:

يعتبر حق التقاضي سمة من سمات المجتمع العادل وحق كفلته الدولة الحديثة لأفرادها وقد نص المنظم السعودي على هذا الحق في النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/٩٠) في المادة السابعة والأربعين على أن: (حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية) [٥٧]وتعني أن جميع المواطنين والمقيمين متساوين في المراكز القانونية ويخضعون لحماية القضاء ولهم الحق في رفع دعوي وتسهيل الإجراءات القضائية لهم، إن مرحلة الخصومة القضائية هي أولى مراحل الدعوى حيث تبدأ الخصومة بالمطالبة القضائية وتنتهي بإصدار الحكم وتنفيذه والمطالبة القضائية هي تقدم صاحب الحق(المدعي) بمطالبته مستعملاً حقه في التقاضي وذلك بتحرير صحيفة الدعوى وتقديمها عبر الموقع الإلكتروني ولرفع الدعوى إلكترونياً لا بد من توفر عدة ضوابط في كيفية الرفع وشروط في المدعي رافع الدعوى.

---

(٥٦)يقصد بتلاوة الصيغه في مجلس القضاء هو إفتتاح القاضي للجلسة القضائية عند حضور الخصوم وتلاوة بيانات الدعوى على الأطراف.

(٥٧)النظام الأساسي للحكم, المادة ٩٠.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

أولاً: كيفية رفع الدعوى إلكترونياً:

حتى ترفع الدعوى إلكترونياً لا بد من وجود موقع إلكتروني على الشبكة إذ لا يتصور رفع الدعوى دون وجود لهذا الموقع والذي يحوي ايقونات خاصة تمكن زائر الموقع من رفع دعواه ويكون منشئ الموقع من قبل وزارة العدل في الدولة وأن يكون محميًا حماية خاصة من التهديدات التي تستهدف الشبكة العنكبوتية وتعرضها لخطر الاختراقات كما يجب على رافع الدعوى أن يرفق جميع بيانات في ايقونات خاصة حتى تنشأ الدعوى وتقبل من قبل إدارة التدقيق في وزارة العدل وقد حدد نظام المرافعات الشرعية جميع البيانات التي يجب إرفاقها عند رفع الدعوى وذلك في مادته الحادية والأربعين والتي نصت على:(ترفع الدعوى من المدعي بصحيفة ـ موقعة منه أو ممن يمثله ـ تودع لدى المحكمة من أصل وصور بعد. المدعى عليهم, ويجب أن تشمل صحيفة الدعوى البيانات التالية: أ ـ الاسم الكامل للمدعي، ورقم هويته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته، ومكان عمله، والإسم الكامل لمَنْ يمثله، ورقم هويته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته ومكان عمله. ب ـ الاسم الكامل للمدعى عليه، وما يتوافر من معلومات عن مهنته أو وظيفته، ومكان إقامته، ومكان عمله، فإن لم يكن له مكان إقامة معلوم فآخر مكان إقامة كان له ج ـ تاريخ تقديم الصحيفة.د ـ المحكمة المرفوعة أمامها الدعوه هـ ـ مكان إقامة مختار للمدعي في البلد الذي فيه مقر المحكمة إن لم يكن له مكان إقامة فيها. وموضوع الدعوى، وما يطلبه المدعي، وأسانيده. ويكتفى بالنسبة إلى الأجهزة الحكومية في الفقرات (أ، ب، هـ) من هذه المادة بذكر الاسم والمقر. وللمجلس الأعلى للقضاء عند الإقتضاء إضافة ما يلزم من وسائل وبيانات أخرى) [1].

إن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية قد نظمت طريقة رفع الدعوى إلكترونياً وذلك عبر إنشاء موقع إلكتروني على الشبكة العنكبوتية يمكن رافع الدعوى من رفع دعوه ومتابعتها والإطلاع على كامل ما يقدم في القضية من دفوع ومذكرات وقد إتبعت الوزارة عدة إجراءات في رفع الدعوى وهي على النحو التالي:

١-عند الدخول للخدمة يؤخذ التعهد على المدعي بأن جميع البيانات التي قدمها صحيحة وإقرار بأن موضوع القضية لم يتم الفصل فيه من قبل أي محكمة وإذا تبينت مخالفته يتعرض للجزاء النظامي.

٢-عند الإنتقال إلى الايقونة الثانية تظهر تصانيف الدعوى (رئيسي-فرعي) إضافة إلى نوعي الدعوى المقدمة حيث يضم التصنيف الرئيسي للدعوي محاكم (الأحوال الشخصية- التنفيذ- الجزئية- العامة) وعند الضغط على إحدى هذه المحاكم يظهر لديك أيقونة للتصنيف الفرعي للدعوي حسب الإختصاص كل محكمة وما

[1] نظام المرافعات الشرعية, المادة ٤١.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

يندرج تحتها من فروع، لقد أضافت وزارة العدل فكرة جميلة عند الضغط على إحدى المحاكم سواء الرئيسية أو الفرعية حيث تظهر أيقونة تبين إختصاص هذه المحكمة من نظام المرافعات الشرعية.

٣-أما الأيقونة الثالثة خاصة بأطراف الدعوى من مدعي ومدعي عليه وموكليهم مع ذكر بيناتهم.

٤-الأيقونة الرابعة يتم ذكر موضوع الدعوى المتقدم بها إلى الجهة القضائية مع تحريرها بشكل كامل وإرفاق المستندات للمدعي.

ولابد لنا من الإشارة إلى أن خدمة رفع الدعوى إلكترونياً كانت من أوئل التحولات الإلكترونية في المرفق القضائي على المستوى الوطني والعالمي وذلك نظراً لأنه لا تمس الجانب الموضوعي في الدعوى وعليه نقول أن هذه الخدمة تقدم من قبل وزارة العدل تتيح للمدعي رفع دعواه أمام القضاء للمطالبة بحقه وذلك عبر موقع إلكتروني يتمتع بقدر عالي من الأمان ومواكب للتقنيات الحديثة.

ثانياً:شروط المدعي في الدعوى الإلكترونية:

حتى ترفع الدعوى صحيحة ومنتجه للآثار القانونية لا بد من توفر شروط في المدعي وهذه الشروط على النحو التالي:

أ-رفع الدعوى من ذي صفة على ذي صفة ويقصد بالصفة هنا العلاقة التي تربط أطراف النزاع بالدعوى وموضوعها ومن شأن انتفاء الصفة في المدعي أو المدعى عليه عدم قبول الدعوى.

ب- أن يكون لرافعها مصلحة في رفعها والمقصود بالمصلحة هنا أي المنفعة التي يجنيها المدعي من رفعه لدعواه ،إن المصلحة ليست فقط شرط لقبول الدعوى بل هي شرط لقبول أي طلب أو دفع أو طعن ولها عدة ضوابط أولها أن تكون المصلحة نظامية وأن تكون حالة قائمة حال رفع الدعوى وشخصية مباشرة أي أن رافعها صاحب الحق نفسه أو من يقوم مقامه.

ونضيف شرط ثالث خاص برفع الدعوى الإلكترونية وهو أن يكون لرافع الدعوى أو من ينوب عنه حساب معتمد وموثق على موقع وزارة العدل يمكنه من الولوج إلى الخدمة منه.

الفرع الثاني: التبليغ الإلكتروني:

التبليغ القضائي هو أهم إجراء تقوم به المحكمة لتحقيق العدالة وضمان مبدأ المواجهة بين الخصوم حيث يحفظ حق المدعى عليه في الرد ومواجهة خصمه ومناقشة موضوع الدعوى وإعداد لائحته الجوابية وتقديم أدلته وحتى تبدأ المحاكمة صحيحة ومنتجة لأثارها لا بد أن يكون التبليغ صحيح ومع تطور التقنية ودخولها في وسط العملية القضائية بوسائلها الحديثة والتي أدت إلى تقليل الجهد المبذول من قبل

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

المحضرين[٥٨] وتوفير للوقت والمال إعتمدت وزارة العدل التبليغات القضائية الإلكترونية وأضافتها إلى الأنظمة الصادرة كنظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية.

١- تعريف التبليغ الإلكتروني[٥٩]:

وكعادة مشرعي القوانين لم يعرف المنظم السعودي التبليغ في نظامي المرافعات ولا نظام الإجراءات الجزائية، بل إقتصر على تنظيم إجراءاته وشروطه وذلك في المواد (١١-٢٣) من نظام المرافعات الشرعية وحتى نصل إلى تعريف جامع للتبليغ الإلكتروني علينا تعريفه من جميع جوانبه اللغوية والاصطلاحية ثم التعريف الكامل به.

أ. لغة:

التبليغ: جمعها (تبليغات) مصدرها بلغ وهو بيان يذاع في رسالة أو نحو وهو البلاغ.

ب. اصطلاحاً:

يعرف اصطلاحا بأنه الوسيلة الرسمية التي يبلغ بها الخصم عن واقعة معينة وتمكينه من الإطلاع عليها وتسلمه صورة منها وعرفه البعض بأنه الوسيلة الرسمية لإعلام الأطراف بإجراء معين من الإجراءات المضمنة في الأوراق القضائية بصفة عامة.

ج. التعريف الكامل:

التبليغ الإلكتروني هو عمل إجرائي يبلغ فيها الخصم بأي إجراء يتم اتخاذه في مواجهته بإستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة ودون الحاجة إلى الإنتقال المادي للمحضر.

٢- وسائل التبليغ الإلكتروني والآثار المترتبة عليه:

أدي ظهور أجهزة اليد المحمولة وتطورها إلى فتح آفاق جديدة لم تكن موجودة في السابق ففي الماضي كان الإعتماد على العنصر البشري في التبليغ القضائي كبيراً حيث ينتقل المحضر إلى مقر إقامة الخصم لإبلاغه بالدعوى المقامة ضده في عملية تستغرق جهد ووقت وتكون متكررة عند عدم ايجاده لذا وفرت هذه التقنيات الحديثة الجهد والوقت بوسائل عملية وقليلة التكلفة ورتب المنظم على التبليغ بها آثار التبليغ العادي.

---

(٥٨)المحضرين أو المحضرون هم أعوان القاضي الذين إختصوا في الإنتقال إلى مكان المدعى عليه وتبليغه بالقضية المرفوعة ضده.

(٥٩)حامد، محمد فواز عبد الفتاح، أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني، جامعة الشرق الأوسط، ص٨-١٢.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

أ. وسائل التبليغ الإلكتروني[٦٠]

صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود رقم (١٤٣٨٨) وتاريخ (٢٥-٣-١٤٣٩ هـ) باعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية وترتيب الأثر النظامي لتبليغ بها وقد جاءت الوسائل على سبل الحصر وهي على النحو التالي:

- الوسائل النصية: وهي رسالة قصيرة ترسل إلى الهواتف المعتمدة والمسجلة باسم الشخص وتمتاز بسرعتها وسهولة إستخدامها وفعاليتها الكبيرة.
- البريد الإلكتروني: لكل شخص بريد إلكتروني يتعامل به في حياته اليومية سواء كان البريد شخصي أو عملي.
- الأنظمة الآلية الحكومية: تشمل التبليغ عن طريق برامج (أبشر-توكلنا) كما يمكن التبليغ عبر أنظمة البنك المختلفة (جهاز صراف إلى- تطبيق) وذلك في تعاون مع القطاع الخاص وتكامل.

ب. الآثار المترتبة على التبليغ الإلكتروني:

عند صدور الأمر السامي الملكي الكريم إعتمد المنظم السعودي التبليغ الإلكتروني من ضمن الوسائل القانونية في الدعاوى وقد اجرى المنظم عدة تعديلات على نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم حيث اضاف مواد وفقرات للأنظمة ورتب لها اثر قانوني وهي على النحو التالي:

١-تعديل المادة الحادية عشر من نظام المرافعات الشرعية التي نصت على:(١- يكون التبليغ بوساطة المحضرين بناء على أمر القاضي، أو طلب الخصم، أو إدارة المحكمة، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بمتابعة الإجراءات، وتقديم أوراقها للمحضرين لتبليغها، ويجوز التبليغ بوساطة صاحب الدعوى، إذا طلب ذلك ,٢-يجوز الاستعانة بالقطاع الخاص في تحضير الخصوم وفق ضوابط تحددها اللوائح اللازمة لهذا النظام، وتطبق على موظفي القطاع الخاص القواعد والإجراءات المنظمة لأعمال المحضرين) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٨) وتاريخ ١٥ /١/١٤٤٢هـ بإضافة فقرة تحمل الرقم ٢ تنص على:(٢- يجوز إستعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، ويترتب عليها ما يترتب على التبليغ بالطرق الأخرى) [٦١].

٢-تعديل المادة الثانية عشر من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت على:(لا يجوز إجراء أي تبليغ في مكان الإقامة قبل شروق الشمس، ولا بعد غروبها، ولا في

---

(٦٠)البديرات، محمد بن أحمد، التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد السابع والثلاثون، ص١١٥٤-١١٦٣

(٦١)نظام المرافعات الشرعية, المادة ١١.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

أيام العطل الرسمية، إلا في حالات الضرورة، وبإذن كتابي من القاضي) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٨) وتاريخ ١٤٤٢/١/١٥هـ بإضافة الوسائل الإلكترونية ليصبح نص المادة الاتي:(لا يجوز إجراء أي تبليغ في مكان الإقامة قبل شروق الشمس، ولا بعد غروبها، ولا في أيام العطل الرسمية، إلا في حالات الضرورة، وبإذن كتابي من القاضي، ويجوز إجراؤه في أي وقت إذا كان عن طريق إحدى الوسائل الإلكترونية) [٦٢].

٣-تعديل المادة الثالثة عشر من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت على:(يجب أن يكون التبليغ من نسختين متطابقتين، إحداهما أصل، والأخرى صورة، وإذا تعدد من وجه إليهم تعين تعدد الصور بقدر عددهم.

ويجب أن يشمل التبليغ البيانات الآتية:

أ- موضوع التبليغ، وتاريخه باليوم، والشهر، والسنة، والساعة التي تم فيها.

ب- الاسم الكامل لطالب التبليغ، ورقم هويته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته، ومكان عمله، والاسم الكامل لمن يمثله، ورقم هويته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته، ومكان عمله.

ج- الاسم الكامل للمدعى عليه، وما يتوافر من معلومات عن مهنته أو وظيفته، ومكان إقامته ومكان عمله فإن لم يكن له مكان إقامة معلوم، فآخر مكان إقامة كان له.

د – إسم المحضر والمحكمة التي يعمل فيها.

هـ- إسم من سلمت إليه صورة ورقة التبليغ، وصفته، وتوقيعه على أصلها، أو إثبات امتناعه وسببه.

و- توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة.

ويكتفى بالنسبة إلى أجهزة الإدارات الحكومية في الفقرتين (ب،ج) من هذه المادة بذكر الاسم والمقر.

وللمجلس الأعلى للقضاء عند الاقتضاء إضافة ما يلزم من وسائل وبيانات أخرى) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٨) وتاريخ ١٤٤٢/١/١٥هـ وذلك بإضافة فقرة تحمل الرقم ٢و٣ تنص على:(٢- يكون التبليغ بإحدى الوسائل الآتية: الرسائل النصية المرسلة عبر الهاتف المحمول الموثق، أو البريد الإلكتروني، أو أحد] الحسابات المسجلة في أي من الأنظمة الآلية الحكومية.

٣- يجب أن يشتمل التبليغ الإلكتروني على رقم هوية الشخص المراد تبليغه، ورقم الدعوى ومكانها. ويكتفى- بالنسبة إلى أجهزة الإدارات الحكومية- برقم الدعوى

[٦٢]نظام المرافعات الشرعية, المادة ١٢.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

ومكانها. وفي جميع الأحوال يجب أن يشتمل التبليغ على النسخة إلكترونية من صحيفة الدعوى، أو رابط إلكتروني للوصول إليها) [1].

٤-تعديل المادة السادسة عشر من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت على:(يكون التبليغ نظامياً متى سلم إلى شخص من وجه إليه، ولو في غير مكان إقامته أو عمله) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٨) وتاريخ ١٤٤٢/١/١٥هـ ليصبح النص كالآتي:(يكون التبليغ نظامياً متى سلم إلى شخص من وجه إليه، ولو في غير مكان إقامته أو عمله، أو كان بإحدى الوسائل الإلكترونية المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (الثالثة عشر) من النظام) [٦٣].

٥-تعديل المادة الثالثة من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم والتي نصت على:(يجوز أن يتم الإبلاغ بالمواعيد والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام بكتاب مسجل مع إشعار بالتسلُّم) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٤٢/١/١٥هـ ليصبح النص كالآتي:(يجوز أن يتم الإبلاغ بالمواعيد والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام بكتاب مسجل مع إشعار بالتسلُّم، أو بإحدى الوسائل الإلكترونية المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية) [٦٤].

٦- تعديل المادة الثامنة عشر بعد المائتين والتي تنص:(تطبق الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية فيما لم يرد فيه حكم في هذا النظام وفي ما لا يتعارض مع طبيعة القضايا الجزائية) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٨) وتاريخ ١/١٥/ ١٤٤٢هـ بإضافة فقرة تحمل الرقم ٢ تنص على:(٢- دون إخلال بما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة، يجوز إستعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات الواردة في هذا النظام، وذلك باستثناء الأحكام المتعلقة بتبليغ السجين والموقوف) [٦٥].

وعليه إذا كان التبليغ الإلكتروني صحيحا يعتبر منتجا لآثاره حسب ما جاء في المادتين الرابعة عشر والثامنة عشر من نظام المرافعات الشرعية ولكن يثور التساؤل هاهنا متى يمكن للتبليغ الإلكتروني ان ينتج اثاره؟ نجيب ان التبليغ بصورته التقليدية ينتج اثاره بمجرد التسليم للموجه ضده خلافا للتبليغ الإلكتروني والذي حتى يكون منتجا لاثاره لا بد من تحقق العلم بالتبليغ ويكون حجه لمن وجه له مرتبا الاثر النظامي عليه ،إذا كيف يتحقق العلم في التبليغ الإلكتروني؟ يتحقق العلم من خلال توثيق الوسائل الإلكترونية التي يتم بها التبليغ الإلكتروني حيث اشترط المنظم ان تكون الوسيلة المستخدمة من قبل المحكمة موثقة في المركز الوطني للتصديق الرقمي

---

[1] نظام المرافعات الشرعية, المادة ١٣.

[٦٣]نظام المرافعات الشرعية, المادة ١٦.

[٦٤]نظام المرافعات أمام ديوان المظالم, المادة ٣.

[٦٥]نظام الاجراءات الجزائية, المادة ٢١٨.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

من قبل موثق خدمات التصديق والذي عرفه نظام التعاملات الإلكترونية في المادة الأولى الفقرة ٢١ على انه:(شخص مرخص له بإصدار شهادات التصديق الرقمي، أو أي خدمة أو مهمة متعلقة بها وبالتوقيعات الإلكترونية وفقاً لهذا النظام) [٦٦]إضافة إلى توثيق بيانات الموجه له التبليغ في المركز الوطني للتصديق الرقمي حيث ان جميع المواطنين والمقيمين لديهم حساب على موقع ابشر للخدمات الحكومية إضافة إلى وجود رقم معتمد وموثق وبريد إلكتروني وعنوانا وطنيا له لذلك يمكن التحقق بكل يسر وسهولة وفي حال المنازعة في صحة التبليغ الإلكتروني من قبل أحد الأطراف يتم العودة إلى الرسالة الإلكترونية المرسلة فإن كانت الرسالة نصية فإن فيكون تحقق العلم بها من خلال وصول رسالة عكسية، أما إذا كانت الرسالة عبر البريد الإلكتروني فإنه يصعب معرفة اطلاع الموجه له عليها لذلك يتم الاستعانة في العادة بجهات التصديق.

الفرع الثالث: الإختصاص المكاني:

الإختصاص المكاني للمحكمة هو أحد أهم الإجراءات الشكلية التي يجب مراعاتها قبل رفع الدعوى حيث يترتب عليها قبول الدعوى أو رفضها والاختصاص المكاني معناه بشكل عام هو إقامة الدعوى في محل إقامة المدعى عليه[٦٧]وهي من الدفوع التي يجب إبداءها قبل الدخول في صلب موضوع الدعوى وقد نظم نظام المرافعات الشرعية قواعد الإختصاص المكاني في مواده(٣٦-٤٠) ولكن يثور تساؤل هنا هل أثر التقاضي الإلكتروني على الإختصاص المكاني وذلك لأن قواعد الإختصاص المكاني أتت على سبيل الإلزام في نظام المرافعات الشرعية ويترتب على مخالفتها بطلان الإجراء وعليه يجب ان يلتزم المدعي بتلك القواعد وعدم مخالفتها فإذا أراد المدعي مثلاً رفع على الجهة الحكومية لا بد له من رفع دعواه في المحكمة التي يقع نطاق إختصاصها المقر الرئيسي للجهاز الحكومي[٦٨]وعليه نقول أن التقاضي الإلكتروني لم يؤثر على الإختصاص المكاني ولكن كان له أثر في تسهيل الإجراءات على أطراف الدعوى وتنقلهم مما يؤدي إلى حضورهم جلسات المحكمة حضور معنوياً دون تواجد مادي منهم.

([٦٦])نظام التعاملات الالكترونية, المادة ١٣١.

([٦٧])الغافري، حماد محمد، الاختصاص المكاني للمحاكم الجزائية في التشريع الأماراتي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩م، ص ٥.

([٦٨])المقصود بمكان إقامة المدعى عليه الذي يقيم فيه الشخص عادة أو على وجه الإعتياد والإستقرار والمقصود بالإستقرار هو إستمرار الإقامة على وجه يتحقق منه الإعتياد وقد نص عليه نظام المرافعات الشرعية في مادته التاسعة والتي نصت على (المقصود على الإقامة في تطبيق أحكام النظام المكان الذي يقطنه الشخص على وجه الإعتياد وبالنسبة للبدو والرحل يعد مكان إقامة الشخص المكان الذي يقطنه عند إقامة الدعوى).

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

الفرع الرابع : التقاضي الإلكتروني والخصومه القضائية:

بمجرد الإعتداء على حق شخص يحميه النظام ينشأ حقه في طلب الحماية التي يوفرها له القضاء فيلجأ لرفع الدعوى للمطالبة القضائية من هاهنا تبدأ مرحلة الخصومة القضائية والتي تعرف بأنها ظاهرة متحركة من خصائصها التتابع عن طريق الأعمال الإجرائية المتتابعة والمتسلسلة زمانيا والمترابطة فنيا بهدف التوصل إلى حصول الحماية القضائية الموضوعية أو الوقتية للحقوق المتنازع عليها[٦٩]وأضاف الفقه تعريف اخر لها بأنها الحالة القانونية الناشئة عن مباشرة الدعوى أو عن مجرد استعمال الحق في الالتجاء إلى القضاء، ترتب علاقة قانونية بين الخصوم بمقتضاها يقوم الخصوم والمحكمة بالإجراءات المؤدية إلى الفصل في الدعوى [٧٠].

وعلى ذلك فإن الخصومة القضائية تتشكل من أعمال قانونية متباينة ومتناقضة تبع للمراكز القانونية لأشخاصها وتمر بعدة مراحل تبدأ بتحريك الدعوى وتنتهي بالفصل فيها بحكم بات منهي للنزاع الناشئ وليس هناك إختلاف بين التقاضي التقليدي والتقاضي الإلكتروني في مرحلة بدأ الخصومة القضائية وعلى ذلك تنعقد الخصومة القضائية الإلكترونية بمجرد تبليغ الموجه له بالوسائل الإلكترونية مع ضرورة إرفاق نسخة إلكترونية من صحيفة الدعوى أو رابط إلكتروني للوصل إليه حسب ما جاء في المرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٤٢/١/١٥هـ بإضافة فقرة تحمل الرقم ٣ على المادة الثالثة عشر من نظام المرافعات الشرعية بالنص التالي:(٣- يجب أن يشتمل التبليغ الإلكتروني على رقم هوية الشخص المراد تبليغه، ورقم الدعوى ومكانها. ويكتفى- بالنسبة إلى أجهزة الإدارات الحكومية- برقم الدعوى ومكانها. وفي جميع الأحوال يجب أن يشتمل التبليغ على النسخة إلكترونية من صحيفة الدعوى، أو رابط إلكتروني للوصول إليها) [٧١].

المبحث الثاني: التقاضي الإلكتروني أثناء انعقاد الجلسة

في الماضي كانت إجراءات المحاكمة تتصف بالتعقيد الكبير وطول في الإجراءات حيث يتم عقد جلسة من أجل إجراء صغير معين مثل إحضار مذكرة أو الرد عليها أو طلب شاهد أو التأكد من صحة توقيع أو غيرها من الإجراءات تؤدي بطبيعة الحال إلى المماطلة من قبل أطراف الدعوى مما ينعكس أثره على القضاء

([٦٩])ختال زعة, حمداوي وهيبة, نظرية الخصومة في قانون الاجراءات المدنية الاجراءات المدنية والإدارية, جامعة عبدالرحمن ميرة, ٢٠١٧/٧/٣م, ص٤.

([٧٠])علي أبو عطية هيكل, شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية, دار المطبوعات الجامعية, الاسكندرية, ٢٠٠٧م, ص ٢٦٧-٢٦٨.

([٧١])نظام المرافعات الشرعية, المادة ١٣.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

بصفة خاصة وعلي المجتمع بصفة عامة ونعتقد ان التقاضي الإلكتروني قد حل جزء كبير من هذه المعضلة وعليه سوف نناقش في هذا المبحث جميع إجراءات التقاضي الإلكتروني التي تتم أثناء انعقاد الجلسة القضائية.

المطلب الأول: تهيئة مجلس القضاء الإلكتروني[٧٢]

يعتبر مجلس القضاء من شروط قضاء الخصومات في الإسلام حيث لا يتم سماع أي دعوي ولا تثبت إلا فيه ودليل ذلك ما روى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- له أنه اختصم مع معاذ بن عفراء فحكما بينهما أبي بن كعب فأتاه فقال عمر: إلى بيته يؤتى الحكم، أي أن القضاءلا بد أن يكون له مجلس أو مقر خاص يجري فيه ليبين هيبته وفي زماننا هذا إختص القضاء بأمكنة وأبنية أطلق عليها إسم المحاكم وتقسم حسب نوعها وإختصاص كل منها من أجل تنظيم العمل القضائي وتسهيل سيره وفي مطلبنا هذا نتعرف على مجلس القضاء الإلكتروني كذلك نبين طريقة تحضير الخصوم والبدء في إجراءات المحاكمة الإلكترونية وطريقة تبادل المذكرات إلكترونياً.

الفرع الأول: مجلس القضاء الإلكتروني:

١- <u>المقصود بمجلس القضاء</u>[٧٣]**:**

مجلس القضاء هو المكان المتخذ من قبل القاضي لإستقبال الخصوم ووكلائهم والشهود

وسماع بيناتهم ودفوعهم وإصدار الأحكام فيه، وإنهاء الخصومات[٧٤]

وقد ورد مسمى "مجلس الحكم "في كتب الفقهاء على انه مجلس القضاء.

_(إذا جاء رجل أراد إحضار خصمه الغائب دفع له طينة عليها ختم القاضي أجب خصمك إلى مجلس الحكم).

_(ولا يمتد في مجلس الحكم صاحبا ولا نواب ند بلا عذر).

ويشترط مجلس القضاء في قضاء الخصومات في الشريعة الإسلامية وذلك لتعدد أطرافه من مدعي إلى مدعي عليه خلافا لقضاء الحسبة والذي لا يتواجد فيه سواء المخالف فتنظر فيه فور لتحقق منها من قبل المختص وفي زماننا الحالي لا بد من وجود مجلس للقضاء في كافة القضايا دون إستثناء بما فيها قضايا

---

(٧٢)أبو الطير،شادي مصطفي، شكل النظام القضائي في الإسلام، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل،ص ١٦١، ١٤٨٣هـ .

(٧٣)د.العصيمي، فيصل بن سعد، الصلح في مجلس القضاء، ص ١٨-١٩

(٧٤)الموسوعة الفقهية ٣٦-١٤١

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

الحسبة[٧٥]والتي تعتبر دعوي عامة اوجب المنظم السعودي في نظام المرافعات الشرعية المادة الرابعة أن ترفع من قبل المدعي العام[٧٦]بعد موافقة الملك[٧٧]

شروط واجب توافرها في مجلس القضاء:

وضع العلماء مجموعة من الشروط في مجلس القضاء يجب ان تراعي عند اختياره وهي على النحو التالي:

- أن يكون في مكان يسهل الوصول إليه كأن يكون في وسط البلد قديماً أما حديثا فهو المكان الذي تصل إليه المواصلات العامة .
- أن يكون بارز للناس ومعروفا.
- أن يكون لائقا للقضاء يبين هيبته فيجب الإبتعاد عن الأماكن الذي تصدر منها الروائح الكريهة كذلك يجب أن يكون بعيد عن الضوضاء وأن تتوفر فيه الراحة النفسية والجسدية للقاضي وأطراف الدعوي[٧٨].

الفرع الاول: تعريف مجلس القضاء الالكتروني:-

يعرف مجلس القضاء الإلكتروني بأنه مكان إفتراضي موصولاً بشبكة الإنترنت عبر تطبيقات مساعدة تمكن القاضي من الظهور مع المتداعين دون التواجد المادي لهم حيث يسمع بياناتهم ويصدر فيه الأحكام وينهي الخصومات.

وبعد تعريف مجلس القضاء الإلكتروني وبيان الشروط العامة التي ينبغي توفرها في مجلس القضاء يثور التساؤل لدينا هنا: هل حقق مجلس القضاء الإلكتروني شروط مجلس القضاء أم لا؟ نجيب بنعم حقق وذلك لأن المقصد الأول للمنظم هو حفظ هيبة القضاء وتوفير الراحة النفسية والجسدية للقاضي واعوانه وأطراف الدعوى حيث نجد أنها قد تحقق في مجلس القضاء الإلكتروني والذي يعتبر لائقاً لقضاء وحافظ لهيبته ويعتبر سهل الوصول إليه من قبل جميع الناس.

الفرع الثاني: تحضير الخصوم والبدء في إجراءات المحاكمة:

وفقاً لمنطوق المادة (٦٣-أ) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية أن اعلام الخصوم بانعقاد الجلسة بأي وسيلة كانت عبر المناداة عليهم[٧٩]وقد صممت

([٧٥])قضاء الحسبه هو القضاء الذي يفصل في بعض الأمور ودون قيام دعوى بالأمر وفي النظم الحديثة يشبه قيام النيابة برفع دعوى عمومية إلى القضاء ويرجع إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم حيث روى أبي هريره رضى الله عنه : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على حبرة طعام، فادخل يده فيها فنالت اصابعه بللا فقال : (يا صاحب الطعام ما هذا) فقال : أصابته السماء يارسول الله فقال : (أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس) ثم قال: (منغش فليس منا).

([٧٦])المدعى العام هو الشخص الذي يمثل المجتمع من خلال رفع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المتخصصة .

([٧٧])الإقناع للحجاوي،٤-٣٧٩.

([٧٨])مرجع سابق، شكل النظام القضائي في الإسلام، ص ١٦٢- ١٦٣.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

خدمة التقاضي الإلكتروني على إعتبار المدعي والمدعى عليه حاضرين أو أي منهما وذلك عند الكتابة في الجلسة الكتابية خلال المهلة المحددة من قبل الدائرة أو في الجلسة المرئية من خلال دخولهم إليها في مدة ثلاثين دقيقة من بداية التقاضي فإذا لم يحضر خلالها فيتم التعامل معهم وفقا لأحكام النظام وذلك بعد التحقق من تبليغهم ووصول الاشعارات إليهم.

يكون إرسال الإشعار في الجلسات المرئية قبل موعد الجلسة بيوم واحد حيث تكون على شكل رسالة نصية تحتوي على رابط الدخول الجلسة وعلي أطراف الدعوى الدخول إلى القاعة الإلكترونية بوقت مناسب وذلك للاستعداد والجاهزية مع تدوين أسمائهم وجميع بياناتهم في خانة المستخدم أما في الجلسات الكتابية فتفتتح الدائرة القضائية الجلسة في الوقت المحدد وتستمر في انعقادها على أن تقوم بإنهائها خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ بدئها ولها أن تزيد مدة التقاضي ثلاثين يوما أخرى لمدة واحدة فقط كما أن للدائرة حق في تعليق الجلسة الكتابية ومؤقتاً وذلك إذا تعلق نظراً القضية بإجراء خارج إدارة المحكمة واطراف الدعوى وخلال مدة سريان الجلسة الكتابية يتم إخطار أطراف الدعوى عبر منصة التقاضي الإلكتروني عن جميع العمليات التي تتم في الجلسة الكتابية[٨٠].

الفرع الثالث: تبادل المذكرات إلكترونياً

المذكرة هي الورقة التي تحتوي على الدفوع الشكلية والموضوعية التي تتعلق بدعوى وتقدم أثناء الجلسة القضائية ويمكن أن تقدم من قبل المدعي أو المدعى عليه في الدعوى وتختلف المذكرة عن صحيفة الدعوى والتي هي ورقة قضائية يحررها المدعي أو من يمثله كأجراء قانوني لرفع المطالبة القضائية أمام المحكمة المختصة للنظر في النزاع وتختلف أيضاً عن اللائحة الإعتراضية في أن الأخيرة تقدم بعد صدور الحكم الابتدائي في الدعوى، ونشير هاهنا إلى أن المذكرة وصحيفة الدعوى واللائحة الإعتراضية تقدم عبر الموقع الإلكتروني للتقاضي الإلكتروني وخدمة تبادل المذكرات إلكترونياً هي خدمة تتيح لأطراف الدعوى تبادل المذكرات عبر الأيقونة الخاصة الموجودة على صفحة الدعوى دون الحاجة للتوجه للمحكمة وايداع المذكرة ومن شأن هذه الخدمة توفير الجهد والوقت والاستغناء عن المراجعة الدائمة للمحكمة من قبل أطراف النزاع ،وقد تم تفعيل هذه الخدمة من قبل الوزارة في المملكة العربية السعودية في ظل الظروف المتمثلة في تعليق الحضور إلى مقرات العمل الحكومية بسبب الإجراءات الاحترازية لفايروس كورونا الجديد (كوفيد ١٩) وعليه نقول تمكن خدمة التقاضي الإلكتروني (أطراف الدعوى) من الترافع الكتابي وتبادل المذكرات

---

(٧٩)نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية، المادة (٦٣/أ).

(٨٠)الدليل الاجرائءي للتقاضى الإلكتروني.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

مع (الدائرة القضائية) وإيداعها في ملف القضية، إضافة لتوجيه الأسئلة من (الدائرة) والإجابة عنها كتابياً من قبل (الأطراف) وإرفاق مستنداتهم والمصادقة على محضر ضبط الجلسة القضائية إلكترونياً.

المطلب الثاني: في موضوع الدعوي:

كما أسلفنا في تعريف الدعوى بإعتبارها حق ووسيلة أعطاها القانون لمن يدعي حقاً موضوعيا عند غيره في أن يلجأ للقضاء لأجل حماية حقه ولكل حق موضوع خاص به فقضايا الأحوال الشخصية موضوعها الطلاق والنفقة والحضانة والنشوز والخلع وغيرها من المواضيع وقضايا إسترداد الحيازة موضوعها سلب حق كان في حيازة المدعي إضافة إلى غيرها من القضايا المختلفة بمواضيعها، وكما نعرف فالدعوى القضائية من خلال مسيرتها القضائية لها إجراءات حتى يتم الحكم المنهي للخصومة فيها والأصل في هذه الإجراءات أن تتم حضورياً ولكن التقنية الحديثة سهلت كثيراً من هذه الإجراءات التي تتم من قبل القاضي ونتناول في هذا المطلب هذه الإجراءات ومدى صحة الإجراء إذا طبقا إلكترونياً من خلال خدمة التقاضي الإلكتروني.

الفرع الأول:الشهادة الإلكترونية:

شهادة الشهود كانت وما تزال من أهم وأقدم وسائل الإثبات وأكثرها شيوعاً مقارنة بغيرها من وسائل الإثبات الأخرى وقد نظمها المنظم السعودي في نظام الإثبات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٤٣) وتاريخ ١٤٤٣/٥/٢٦هـ ،ومع التطورات المستجدة على الساحة القضائية وانتقال القضاء العادي إلى التقاضي الإلكتروني وتحوله من الواقع المادي إلى الفضاء الإلكتروني الواسع وإتاحة التقاضي الإلكتروني تقديم البينات والإثباتات إلكترونياً إتجه المنظم السعودي إلى إستعمال التكنولوجيا الإلكترونية الحديثة في سماع شهادة الشهود إلكترونياً وفي هذا الفرع نبين تعريف شهادة الشهود إلكترونياً وشروط أداءها والشروط التي يجب أن تتوفر في الوسيلة الإلكترونية المستخدمة في الأداء.

١-تعريف الشهادة الإلكترونية:

تختلف الشهادة بالوسائل الإلكترونية عن تلك التي تتم بصورة تقليدية فقط في الوسيلة المستخدمة لأدائها ولم يعط المنظم السعودي تعريف خاص للشهادة في نظام الإثبات بل أكتفي ببيان محلها وشروطها وإجراءات الإثبات بها وترك تعريفها للقضاء وشراح القانون وعليه سوف نعرف الشهادة من جانبها اللغوي والاصطلاحي ومن ثم نعطي تعريف كاملا للشهادة الإلكترونية.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

لقد عرف علماء اللغة الشهادة بصورة دقيقة ومفصلة ونوردها على النحو التالي: [٨١]

الشهادة مشتقة من فعل(شهد) أي أخبر خبر قاطعاً[٨٢] قال الله تعالي: {قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بين وبينكم} [٨٣] وعرفها البعض: أنها إخبار جازم ناشئ عن حضور ومعاينة وإعلام الشيء أي اخبار الشاهد عن حضوره ومعاينة للواقعة.

وعليه فشهادة الشهود هي إخبار شخص أو مجموعة اشخاص بما رأوه أو عاينوه أو سمعوه بشأن واقعة معينة ووسائل الإتصال هي وسائل تساعد الناس على التواصل محلياً ودولياً معتمدة على تكنولوجيا حديثة وبرامج حديثة.

أمَّا في التعريف الإصطلاحي فقد تعددت التعريفات نوردها على النحو التالي:

-عرفها محمد بن عبدالواحد بن الهمام بأنها إخبار حق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء[٨٤].

-وذهب بعض الفقهاء إلى تعريفها بأنها إخبار عدل حاكم بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمبتغاه[٨٥]

-أما البهوتي فقد عرفها بأنها الاخبار بما علمه بلفظ مخصوص[٨٦].

وعليه نعرف شهادة الشهود الإلكترونية بأنها اخبار بحق الغير على شخص آخر بوجه اليقين في مجلس القضاء الإفتراضي المترابط بوسيلة إلكترونية محققا شروط الشهادة وأركانها الكاملة.

٢-شروط الشهادة الإلكترونية:

حتى تصير الشهادة صحيحة ومنتجة الآثار لا بد من توفر شروط فيها وهذه الشروط لا تختلف عن الشهادة التقليدية إلا في الطريقة المستخدمة وعليه نبين الشروط العامة الواجب توفرها في الشهادة والشروط الواجب توفرها في الوسيلة الإلكترونية لتتم الشهادة الصحيحة.

([٨١])الدباس، بين لؤي،أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، حزيران ٢٠٢١م، ص١٠.

([٨٢])الدباس، بين لؤي،أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، حزيران ٢٠٢١م، ص١٠

([٨٣])سورة الانعام الآية ١٩.

([٨٤])ابن الهمام،محمد بن عبد الواحد ٦٨١هـ، شرح فتح القدير،ط ١، ص ٢٦٤.

([٨٥])الرشيدي، محمد عبد الله، الشهادة كوسيلة من وسائل الإثبات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،ص١٨.

([٨٦])البهوتي، منصور، كشف القناع عن متن الاقناع، لبنان، بيروت، ج٦،ص٤٠٤.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

أ-الشروط العامة في الشهادة الإلكترونية:

-التمتع بالأهلية القانونية: نصت المادة السبعون من نظام الإثبات علي:(١- لا يكون أهلا للشهادة من لم يبلغ سن (الخامسة عشر)ومن لم يكن سليم الإدراك،٢- يجوز أن تسمع قال من لم يبلغ سن الخامسة عشر على سبيل الإستئناس) [٨٧]وفقاً لنص المادة إشترط المنظم السعودي أن يكون سن الشاهد خمسة عشر سنة أو أعلى حيث لم يحدد سن الرشد لإعتبار الشهادة صحيحة بل إشترط التمييز والفهم أما ما دون السن الوارد فتكون أقوالهم على سبيل الإستئناس.

-ألا يكون ممنوعاً من أداء الشهادة[٨٨]:كأن يكون له علاقة بأحد أطراف الدعوى أو له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها كما أنه لا يتم قبول شهادة من يدفع ضرر عن نفسه أو يجلب لها نفعا وشهادة الولي الوصي كما لا يجوز للموظفين الحكوميين أو من تم تكليفه لخدمة عامة أن يشهدوا بحكم ووصولهم وإطلاعهم على معلومات سرية وذلك حسب ماجاء في المادة الحادية والسبعون من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت على:(١-يجب على الشاهد إبتداءً قبل أداء الشهادة الإفصاح عن أي علاقة له بأطراف الدعوى، أو أي مصلحة له فيها:

١-لا تقبل شهادة من يدفع بالشهادة عن نفسه ضرراً أو يجلب لها نفعاً، ولا تقبل شهادة الأصل للفرع، وشهادة الفرع للأصل، وشهادة أحد الزوجين للآخر ولو بعد إفتراقهما، وشهادة الولي أو الوصي للمشمول بالولاية أو الوصاية.

٢-لا يجوز للموظفين والمكلفين بخدمة عامة -ولو بعد تركهم العمل- أن يشهدوا بما يكون قد وصل إلى علمهم بحكم قيامهم بعملهم من معلومات سرية، ما لم ترتفع عنها صفة السرية، أو تأذن الجهة المختصة في الشهادة بها؛ بناء على طلب المحكمة، أو أحد الخصوم)[٨٩].

-عدالة الشاهد: الشاهد العدل هو المرضي عنه ديانة ومودة قال الله تعالي:{ممن ترضون من الشهداء}[٩٠] وقال الله تعالي:{وأشهدوا ذوي عدل منكم}[٩١] فنفس البشر لا تقبل بشهادة إلا من حقق الرضي عند الله ثم عند الخلق فرضي الله يكون بإتباع أوامره وإجتناب كبائره والتوقي من صغار الذنوب والرضى الخلق يكون حسب العرف السوي ويعرف بالمروءة وهي تختلف حسب الأزمان والأماكن.

([٨٧])نظام الإثبات ولائحته التنفيذية، المادة السبعون.

([٨٨])العنزي ،عبدالمحسن عبدالله سالم، الشهادة في القضاء الإداري السعودي ،مجلة كلية الشريعة والقانون ،ص١١٩٨.

([٨٩])نظام الإثبات ولائحته التنفيذية، المادة الحادية والسبعون.

([٩٠])البقرة : الآية ٢٨٢.

([٩١])الطلاق:الآية ٢.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

ب-الشروط في الوسيلة الإلكترونية المستخدمة للشهادة:

حتى تكون الشهادة الإلكترونية سليمة وصحيحة يجب أن تتوفرر عدة شروط في الوسيلة المستخدمة:

-المزامنة: عند أداء الشاهد لشهادته لا بد لأطراف الدعوى والقاضي رؤية وسماع بعضهم من خلال المكالمة بدون تقطيع في البث أو تأخر في الصورة والصوت.

-الفاعلية: تكون الوسيلة فعالة لإدلاء الشاهد بشهادته حتى تكون واضحه حجة الشاهد للمحكمة التي تستمع.

-الترخيص: ان تكون الوسيلة المستخدمة من قبل الشاهد مرخصة من قبل وزارة العدل.

٣-طرق أداء الشهادة الإلكترونية:

لأداء الشهادة الإلكترونية ثلاثة طرق نبينهما على النحو التالي[٩٢]:

-عن طريق الخط والكتابة: تعد من اقدم الطرق في الشهادة وليست من الأمور المستحدثة الجديدة وهي طريقة خصبة لإثبات وسهلة الانكار وتمكن الادعاء عليها بالتزوير وقد كانت تتم قديما عبر الكتابة على الورق وإرسالها للمحكمة أما في الوقت الحالي فتتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني والفاكس وترسل للمحكمة المختصة وتعتبر الرسالة المكتوبة دليل مادي يخضع للفحص من صحتها إلى الطرق المنشئ ولا وجود لمانع الاخذ بها إذا كانت مثبتة من قبل كتاب العدل في الوزارة أو عن طريق المحكمة القريبة من مكان الشاهد ولابد لنا أن نشير إلى أن نظام الإثبات إعتمد المراسلات الرقمية من الأدلة الرقمية وذلك في المادة الرابعة والخمسون من ذات النظام[٩٣].

-عن طريق الصوت: تتحد وسائل نقل الصوت فإما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة كالمكالمات الهاتفية أو التسجيلات الصوتية وهي وسيلة معتمدة نصت عليها المادة الرابعة والخمسون من نظام الإثبات وتتميز هذه الوسيلة بأنها دقيقة حيث أثبت العلم بأن كل فرد له بصمة صوتية واحدة حالها كحال العين والأصبع إلا أنها لا تخلو من العبث فيمكن إختراقها والعبث بها ويمكن الطعن فيها ويقع عبء إثبات الطعن بعدم صحة الدليل على المدعي بعدم الصحة.

([٩٢])الدباس ،لين لؤي عبدالرحمن ،أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقا القانون الاردني ،جامعة الشرق الاوسط ،حزيران ٢٠٢١م ،ص ٤٥-٤٨.(١٢)الدباس ،لين لؤي عبدالرحمن ،أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقاً القانون الأردني ،جامعة الشرق الأوسط ،حزيران ٢٠٢١م ،ص ٤٥-٤٨.

([٩٣])نظام الإثبات ولائحته التنفيذية ،المادة الرابعة والخمسون.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

-عن طريق الصوت والصورة: تعتبر أكثر الوسائل دقة حيث يجتمع فيها الصوت والصورة معا وبذات التوقيت وتنقل حركات جسد الشاهد وصوته وتتميز بالتأثير والاقناع وتساعد على نقل صورة واضحة أكثر عن الواقعة.

الفرع الثاني:طرق الإثبات الإلكتروني :

الكتابة الإلكترونية والمحرر الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني ثلاثة مفاهيم فتحت آفاقًا جديدة في التعاملات الإلكترونية لا سيما التجارية منها مرتبة آثار قانونية بدأت بوضع قانون التجارة الإلكترونية والذي إعترفاً برسائل البيانات والمعلومات الإلكترونية وصحتها وقابليتها للنفاذ حيث جاء في المادة الخامسة من قانون الأونسيترال:(لا تفقد المعلومات مفعولها القانوني أو صحتها أو قابليتها لمجرد أنها مقدمة في شكل رسالة بيانات) [٩٤]أما المنظم السعودي فقد اعترف بهذه النوع من طرق الإثبات ورتب لها اثر قانوني وقضائي وحجية في مواجهة الغير بها حيث جاء في المادة الخامسة من نظام التعاملات الإلكترونية مانصه:(يكون للتعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية حجيتها الملزمة، ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ، ولا منع تنفيذها بسبب أنها تمت كلياً أو جزئياً بشكل إلكتروني، بشرط أن تتم تلك التعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية بحسب الشروط المنصوص عليها في هذا النظام) [٩٥]وأيضا رتب لها ذات الاثر نظام الإثبات الجديد في مادته العاشرة والتي نصت:(يكون لأي إجراء من إجراءات الإثبات إتخذ إلكترونياً الأحكام المقررة في هذا النظام) [٩٦]ونتناول في هذا الفرع طرق الإثبات الإلكترونية لما لها من علاقة وثيقة في موضوع بحثنا عن التقاضي الإلكتروني.

١-الكتابة الإلكترونية[٩٧]:

الكتابة الإلكترونية هي أسلوب غير نمطي للتواصل بين الدول والشركات في مجال التجارة الإلكترونية وقد تم إستخدامها لفعاليتها حيث أنها تمكن المتعاملين من إثبات مضمون مايتم من عقود بها ويمكن لهم الرجوع لها في أي وقت وعند الحاجة ،وعند ظهور الكتابة الإلكترونية لم تكن هناك تشريعات لها لذلك تصدى لها الفقه والقضاء واعترفوا بها كطريقة من طرق الإثبات إلا أن أتى المشرعون في الدول ووضعو لها التشريعات وسنوا لها القوانين التي تنظمها.

([٩٤])قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ،المادة الخامسة. (١٤) قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ،المادة الخامسة.

([٩٥])نظام التعاملات الإلكترونية، المادة الخامسة. (١٥) نظام التعاملات الإلكترونية ،المادة الخامسة.

([٩٦])نظام الإثبات ،المادة العاشرة.

([٩٧])شرقاوي،عبدالله، الكتابة الإلكترونية كدليل للإثبات ،موقع حماة الحق للمحاماة ،أكتوبر ٢٨ ٢٠٢٢م.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

أ-تعريف الكتابة الإلكترونية:

الكتابة في اللغة تأتي بمعنى الكتب أي الجمع يقال: كتبت،كتبا،كتابة، والكتب: الجمع وكتبت الكتاب أي جمعت فيه الحروف والمعاني المتناثرة[٩٨].

نصت المادة الثانية الفقرة (أ) من القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية على:(يراد بمصطلح " رسالة بيانات " المعلومات التي يتم انشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة ،بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الإلكترونية ،أو البريد الإلكتروني ،أو البرق ،أو التلكس ،أو النسخ البرقي) أما المشرع الفرنسي فقد عرف الكتابة بأنها حروف أو علامات أو ارقام أو أشارات ذات دلالة تعبيرية واضحة ومفهومة ايا كانت الدعامة التي تستخدمها في انشائها أو الوسيط الذي نتقل عبره أما المشرع المصري فقد عرفها في قانون التوقيع الإلكتروني المادة الأولى الفقرة (أ) بأنها:(كل حروف أو أرقام أو رموز أو أي علامات أخرى تثبت على دعامة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو أية وسيلة أخرى مشابهة وتعطي دلالة قابلة للإدراك) [٩٩]بناء على هذه التعاريف نقول بأن الكتابة الإلكترونية ماهي إلا احروف أو أرقام أو رموز لها اشارات ذات دلالة تعبيرية واضحة عند قراءتها لفظا ومعنى منشئها داخل الوسيلة الإلكترونية ويمكن حفظها من التعديل والتحريف.

ب-شروط الكتابة الإلكترونية[١٠٠]:

يجب ان تتوفر عدة شروط في الكتابة الإلكترونية حتى تؤدي وظيفتها القانونية وتكون وسيلة ثقة وامان بين المتعاملين بها.

الشرط الأول:ان تكون مقروءة: يجب ان يكون الدليل الإلكتروني مقروءا من قبل المطلع عليه ومفهوما من خلال الكتابة حتى يعتد به.

الشرط الثاني:إستمرارية الكتابة: يجي أن تتم الكتابة الإلكترونية على دعامة إلكترونية تسمح بإستمرارية الكتابة دون إختفاءها أو العبث بها ويمكن الرجوع لها في أي وقت[١٠١].

([٩٨])محمد عبدالرحمن عبدالمنعم ،معجم المصطلحات والمعاجم الفقهية ،ج ٣ ،دار الفضيلة ،القاهرة ،٢٠١٩م ، ص١٣٢.

([٩٩])قانون التوقيع المصري، المادة الأولى.

([١٠٠])حسام، يكن، حجية الكتابة الإلكترونية في إثبات المعاملات التجارية، جامعة محمد خضيرة بسكرة،٢٠١٩م-٢٠٢٠م، ص ١٢-١٤.

([١٠١])فراج مناني، العقد الإلكتروني وسيلة أثبات في القانون الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، ٢٠٠٩م، ص ١٨.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

الشرط الثالث: عدم قابلية التعديل عليها: حتى تكتسب الكتابة الإلكترونية حجيتها في الإثبات يجب أن لا تكون قابلة للتغير ولا التعديل عليها أما بحذف أو محو أو إضافة من غير معد المحرر الإلكتروني[١٠٢].

ج- حجية الكتابة الإلكترونية[١٠٣]:

الكتابة التقليدية كانت ومازالت من أهم وسائل الإثبات التي تعطي الثقة والأمان للمتعاملين بها نظرا لصعوبة التعديل عليها أو طمس ماجاء بها على خلاف الكتابة الإلكترونية والتي يمكن العبث بها عبر برامج خاصة صعبة الاكتشاف مما أدى إلى التشكيك في قوة ثبوتيتها مقارنة مع الكتابة التقليدية من قبل واضعي الأنظمة وفقهاء القانون إلى ان جاء قانون الاونيسترال وأقر صراحة إلى أعتبار الكتابة الإلكترونية دليل إثبات مهم وإعطاء له الحجية وكذلك المجلس الأوربي بتوجيه رقم ١٩٩٩/٩٣ إعطاء الحجة القانونية للإثبات بالكتابة الإلكترونية والمحرر الإلكتروني وتبعه كذلك المشرع الاردني والمصري في أنظمتهم.

عرف المنظم السعودي مبدأ الثبوت بالكتابة في المادة الحادية والخمسون الفقرة الثانية من نظام الإثبات بأنه:(٢-مبدأ الثبوت بالكتابة هو: كل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال) [١٠٤]واعترف كذلك المنظم بالكتابة الإلكترونية في معرض حديثه عن الدليل الرقمي وذلك في المادة الرابعة والخمسون من ذات النظام[١٠٥]ورتب له ذات الاثر المعطى للكتابة الإلكترونية أما في حال الإدعاء بعدم صحة الدليل الرقمي يكون عبء الإثبات على عاتق المدعي بعدم الصحة وذلك كما جاء في المادة الثامنة والخمسون من ذات النظام والتي نصت على:(على الخصم الذي يدعي عدم صحة الدليل الرقمي المنصوص عليه في المادتين (السادسة والخمسين) و(السابعة والخمسين) عبء إثبات ادعائه) [١٠٦].

٢-المحررات الإلكترونية:

تعتبر الكتابة من أهم وسائل تسيير الأعمال لما فيها من إثبات تصرفات الأفراد بطريقة سهلة وسلسة وأكثر ضمانة لحق منشئه ،ومع إنتشار التقدم التكنلوجي وغلبته على الجانب القانوني ظهر لدينا مصطلح المحررات الإلكترونية حيث كثر التعامل

---

(١٠٢)حمودي محمد ناصر، عقد البيع الدولي المبرم عبر الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الجزائر، ٢٠١٢م ،ص ٢٨.

(١٠٣)مرجع سابق، حجية الكتابة الإلكترونية في إثبات المعاملات التجارية، جامعة محمد خضيرة بسكرة،٢٠١٩م-٢٠٢٠م ،ص ٦١-٦٣.

(١٠٤)نظام الإثبات ولائحته التنفيذية، المادة الحادية والخمسون.

(١٠٥)نظام الإثبات ولائحته التنفيذية ،المادة الرابعة والخمسون.

(١٠٦)نظام الإثبات ولائحته التنفيذية، المادة الثامنة والخمسون.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

فيها وذلك بإبرام العقود الإلكترونية وانشاء التصرفات القانونية والعقود التجارية وقد عالجها المنظم السعودي في نظام الإثبات ورتب له حجية، ولما للتقاضي الإلكتروني من وجود على الفضاء الإلكتروني واتاحته لارفاق كثير من المحررات سواء الإلكترونية أو العادية عبر خانات في المنصة الإلكترونية رأينا أنه لا بد لنا من معالجة موضوع المحررات الإلكترونية بصفتها أكثر انتشارا من غيرها وذلك وفق الأنظمة والقوانين الصادرة.

أ- تعريف المحررات الإلكترونية:

المحررات جمع (محرر) نقول حرره من العبودية أي أعتقه وتستعمل في العصر الحديث للإشارة إلى[١٠٧]:

-محرر برنامج على التلفاز أو نشرة أو مجلة.

-محرر القضاء: وهو كاتب الأحكام القضائية.

-محرر البلاد: وهو من حرر البلاد من المحتل أو العبودية.

والمحرر هو ما كتب في ورقة ودونا عليها من كلام، والمحرر الإلكتروني هو المحرر الذي يتبادل البيانات عن طريق الوسائل الإلكترونية وعرفها البعض بأنها مجموعة من الاحرف والأرقام والرموز المثبتة على الدعائم الإلكترونية ويمكن قراءتها وفهمها وحفظ المعلومات الواردة فيها ويمكن الاحتفاظ بنسخة منها[١٠٨]أما المقنن المصري في قانون التوقيع الإلكتروني عرفها بانها عبارة عن رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ كلياً أو جزئيا بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو أي وسيلة مشابهة[١٠٩].

ب-شروط المحررات الإلكترونية[١١٠]:

حتى يكون للمستند الإلكتروني حجية كاملة في الإثبات لا بد من توفر شروط فيه وهي على النحو التالي:

الشرط الأول: الكتابة: وهي كما اسلفنا حروف، أو رموز، أو ارقام، أو اية علامة أخرى تثبت دعامة إلكترونية، أو رقمية، أو ضوئية، أو اية وسيلة مشابهة وتعطي دلالة قابلة للادء وهذا تعريف المشرع المصري للكتابة الإلكترونية.

---

(١٠٧)تعريف المحرر، معجم المعاني الجامع.

(١٠٨)زوليخة ،مباركية، حدود حجية المحرر الإلكتروني في الإثبات في التشريع الجزائري،جامعة محمد البشير الإبراهيمي ،٢٠٢٠م ،ص ٦-٨.

(١٠٩)قانون التوقيع الإلكتروني المصري.

(١١٠)د.حسانين، محمد أحمد محمد محمد، حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات وموقف النظام السعودي منها،جامعة شقراء، المجلة القانونية، ص ٣٠٤-٣٠٨.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

الشرط الثاني:التوقيع: حتى يحتج بالمحرر الرسمي لا بد ان يشمل على توقيع منشئة أما في مجال المحررات الإلكترونية يعتبر التوقيع الإلكتروني حجة في مواجهة الخصم مرتب جميع الاثار القانونية لاي محرر عادي

الشرط الثالث: إمكانية استرجاع المحرر والاختصاص به: حتى نستطيع الاحتجاج به لا بد من إمكانية الرجوع له في أي وقت وبالشكل الذي حرر عليه دون تحريف أو تعديل وتكون إمكانية استرجاعه إذا حفظ في قرص مرن أو مضغوط ومع تطور أصبح يحفظ في باركود ويتم الرجوع إليه عند الحاجة.

ج-حجية المحررات الإلكترونية:

يختلف المحرر الإلكتروني في حجيته من الجهة المصدرة له فإما أن تكون جهة رسمية فيكون محرر رسمي إلكتروني أو أن تكون جهة عادية فيكون محرر عادي إلكتروني وقد بينا نظام الإثبات تعريف المحرر الرسمي وذلك في المادة الخامسة والعشرون حيث نص على:(١- المحرر الرسمي هو الذي يثبت فيه موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة، ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن، طبقاً للأوضاع النظامية، وفي حدود سلطته واختصاصه)[١١١]وعليه فإن المحرر الرسمي لا يكون رسميا إلا إذا وأفق النظام وفي حدود سلطة الموظف العام واختصاصه ،أما المحرر العادي فقد بينه النظام في المادة التاسعة والعشرون من ذات النظام حيث نص على:(١-يعد المحرَّر العادي صادراً ممن وقعه وحجة عليه؛ ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة، أو ينكر ذلك خلَفُه أو ينفي علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق)[١١٢]وكل رتب له النظام حجية في مواجهة الغير مع اعطاء المحكمة سلطة تقديرية في اسقاط حجية المحرر إذا كان به عيوب مادية أو انقاصه ولها أن تأخذ بكل ما تضمنه المحرَّر أو ببعضه كما جاء في المادة الثامنة والثلاثون[١١٣]اما الادعاء بالتزوير فيرد على المحرر الرسمي والعادي أما إنكار الخط أو الختم أو الإمضاء أو البصمة فلا يرد إلا على المحرَّر العادي[١١٤].

٣-التوقيع الإلكتروني:

التوقيع هو كالبصمة المميزة في الشخص، والذي تجعله معروفاً عند تعامله مع الآخرين، وخصوصاً في الأمور الرسمية، كالتوقيع على الوثائق والمعاملات، أو الأوراق المالية المتعلقة بالمصارف، أو الفواتير التجارية لقد جاءت فكرة التوقيع

---

(١١١)نظام الإثبات ولائحته التنفيذية،المادة الخامسة والعشرون.
(١١٢)نظام الإثبات ولائحته التنفيذية،المادة التاسعة والعشرون.
(١١٣)نظام الإثبات ولائحته التنفيذية،المادة الثامنة والعشرون.
(١١٤)نظام الإثبات ولائحته التنفيذية،المادة التاسعة والعشرون.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

للتمييز بين الأفراد، والتفريق بينهم لضمان حقوقهم الخاصة ومع ظهور المحررات الإلكترونية أصبح لزاما التطور في كيفية إثبات المحرر الإلكتروني من هنا خرجت فكرة التوقيع الإلكتروني.

أ- تعريف التوقيع الإلكتروني:

للتوقيع الإلكتروني عدة تعريفات يعود سبب ذلك إلى الجهة المعرفة له والتي تنظر من زاويتها وعليه سوف نورد هذه التعريفات على النحو التالي:

-**التعريف الفقهي**[١١٥]: ركز بعض الفقهاء تعريفهم للتوقيع الإلكتروني على الوسيلة المستخدمة في التوقيع بينما ركز الطرف الاخر على ابراز وظائف التوقيع الإلكتروني فعرفه البعض بأنه مجموعة من الإجراءات التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه الإجراءات وقبوله مضمون التصرف الذي يصدر التوقيع ومناسبته وعرفه أيضاً آخرين بأنه تعبير شخص عن إرادته في بتصرف قانوني معين وذلك عن طريق تكوينه لرموز سرية يعلمها وحده تسمح بتحديد هويته[١١٦].

-**تعريف المنظمات الدولية**: عرف القانون النموذجي للتجارة الدولية لسنة ١٩٩٦م التوقيع الإلكتروني بأنه استخدام طريقة تعيين لهوية ذلك الشخص والتدليل على موافقته على المعلومات الواردة في رسالة البيانات ويعتبر هذا التعريف هو الخطوة الأولى في مرحلة بداية مرحلة التوقيع الإلكتروني[١١٧]وجاء بعد ذلك قانون الاونيسترال لتوقيعات الإلكترونية لعام ٢٠٠١م والذي عرفه بأنه بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة اليها أو مرتبطة بها منطقيا يجوز ان تستخدم لتعيين هوية الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات[١١٨].

-**المنظم السعودي**: عرف المنظم التوقيع الإلكتروني في نظام التعاملات الإلكترونية بأنه عبارة عن بيانات إلكترونية مدرجة في تعامل إلكتروني أو مضافة إليه أو مرتبطة به منطقيا تستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الإلكتروني واكتشاف أي تعديل يطرأ عي هذا التعامل بعد التوقيع عليه[١١٩].

([١١٥])عبدالكريم، عبدالاوي، التوقيع الإلكتروني، مجلة منازعات الاعمال، العدد ١٩ ديسمبر ٢٠١٦م، ص٧٠.

([١١٦])بن شق، فتيحة، التوقيع الإلكتروني، جامعة محمد البشير الابراهيمي، ٢٠٢٠م-٢٠٢١م، ص ٥-٦.

([١١٧])القانون النموذجي للتجارة الدولية لسنة ١٩٩٦م.

([١١٨])قانون الاونيسترال لتوقيعات الإلكترونية لعام ٢٠٠١م

([١١٩])نظام التعاملات الإلكترونية، المادة الأولى الفقرة(١٤).

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

-أما المشرع المصري فعرفه بأنه ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف وأرقام ورموز أو إشارات أو غيرها ويكون لها طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره[١٢٠].

-أما المشرع الفرنسي فعرفه في قانونه المدني بأنه نتاج من تتابع الحروف والاشكال، أو اعداد، أو إشارات، أو رموز لها مدلول وكان الدعامة المثبتة شرط ان يكون في الإمكان بالضرورة تعيين الشخص الذي صدرت منه وأن تعد وتحفظ في ظروف من طبيعتها ضمان سلامتها[١٢١].

ب-شروط التوقيع الإلكتروني[١٢٢]

يجب أن تتوفر في التوقيع الإلكتروني مجموعة من الشروط حتى يتم الإعتداد به نتناولها في نقاط:

الشرط الأول: أن يكون مميزاً: التوقيع يعبر عن شخصية الفرد فحتي يقوم بوظيفته في الإثبات لا بد ان يكون مميزا لأنه يبين رضي الفرد على التصرف القانوني الذي ابرمه.

الشرط الثاني: أن يكون شخصياً: التوقيع يعبر عن الشخص فيجب أن يضعه بذاته فلا يمكن فأذا وضع من قبل شخص آخر غيره عدا التوقيع باطلاً ولا يعتد به.

الشرط الثالث: أن يكون مقروء دائما: يعتبر التوقيع شكل من أشكال الكتابة يجب أن تتوفر فيه شروط الكتابة الخاصة من إمكانية قراءته عند وضعه على مستند مادي وإلكترونياً كما يجب أن يكون دائما لا يمكن طمسه ولا التلاعب به وذلك لرجوع إليه في أي وقت.

الشرط الرابع: أن يكون التوقيع متعلق بالمرء: أي أن يكون المحرر الإلكتروني والتوقيع جزء لا يتجزأ ووجود رابطة حقيقة بينهما غير ان وروده في مكان آخر من المحرر لا يمنع من قبوله ذلك كما ورد في قرار محكمة النقض الفرنسية باعتماد التوقيع في اعلي الصفحة مادام يدل على إقرار الموقع بما جاء في مضمونه.

الشرط الخامس: ان تكون آلية انشاء التوقيع على المحرر مؤمنة: إن الإختلاف الجوهري بين التوقيع الإلكتروني والتقليدي هو وسيلة انشاءه فينشئ التوقيع التقليدي بإدارة الشخص ذاته وإعتماده في توقيعاته في الجهات الحكومية بينما ينشأ التوقيع الإلكتروني من وسيلة إلكترونية تنشئه أسماها المنظم السعودي بمنظومة التوقيع الإلكتروني حيث عرفها بأنها منظومة بيانات إلكترونية معدة بشكل خاص لتعمل

---

(١٢٠)قانون التوقيع الإلكتروني المصري، المادة الأولى.

(١٢١)القانون المدني الفرنسي.

(١٢٢)خلود، حملاوي، التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات، جامعة ٨ ماي، ٢٠١٩م-٢٠٢٠م،ص ١٢.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

مستقلة أو بالإشتراك مع منظومة بيانات إلكترونية أخرى لإنشاء توقيع إلكتروني بينما عرفها المشرع الفرنسي بأنها أداة مادية أو برنامج يقوم بإنشاء بيانات التوقيع الإلكتروني[١٢٣].

ج-صور التوقيع الإلكتروني[١٢٤]:

للتوقيع الإلكتروني عدة صور وأشكال حسب طريقة إجراءه ودرجة الأمان والثقة التي يمنحها للمستخدم وأهم هذه الصور:

-**التوقيع الإلكتروني اليدوي**[١٢٥]:هذه الصورة تتم من خلال تحويل خط اليد المكتوب في ورقة إلى بيانات إلكترونية وذلك عن طريق جهاز الماسح الضوئي وتمتاز هذه الطريقة بسهولتها ومرونة إعدادها إلا أنها يؤخذ عليها عدم الأمان حيث يقع عليها التزوير والتقليد ويمكن تجنب هذا بإخفائه بواسطة تقنيات التشفير

-**التوقيع الرقمي الكودي**[١٢٦]:تستخدم هذه الطريقة في التعاملات البنكية وذلك عن طريق استخدام مفاتيح سرية وطرق حسابية معقدة (لوغاريتمات) لتتحول بطريقة إلى معاملة مقروءة ومفهومة ومشفرة

-**التوقيع بالقلم الإلكتروني**[١٢٧]:تتم هذه الصورة عن طريق استخدام الشخص القلم الإلكتروني ليقوم بالكتابة في مربع داخل شاشة الحاسوب والذي يقوم بدور بالتقاط التوقيع والتحقق من صحته.

-**التوقيع البيومتري**[١٢٨]:يستخدم هذا التوقيع الخواص الذاتية لإنسان فكما تعلم أن لكل إنسان بصمة خاصة به تميزه عن غيره وهي سمات فسيولوجية وسلوكية مرتبطة به مثل: بصمة الأصبع، بصمة شبكية، بصمة الصوت، تقسيمات الوجه وتمتاز هذه الطريقة بدقة فائقة فلا مجال لتلاعب بها ولا تزويرها ولكنها ذات تكلفة عالية جداً.

([١٢٣])نظام التعاملات الإلكترونية، المادة الأولى الفقرة(١٥).

([١٢٤])شالي، موسى ،التوقيع في عقود التجارة الإلكترونية، جامعة الشهيد حمة لخضر، ٢٠١٧-٢٠١٨، ص ١٥-١٧.

([١٢٥])سماح، مقران، التوقيع الإلكتروني ودره في عصر الرقمنة، جامعة قاصدي مرباح، ص ٥.

([١٢٦])عبدالحميد ثروات، التوقيع الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية، طبعة ٢٠٠٧م، ص ٤٧

([١٢٧])د. كامل، حنان صلاح، حجية صور التوقيع الإلكتروني في الإثبات وفقا التشريعات، جامعة القاهرة،ص ٢١٩.

([١٢٨])عبدالحميد ثروات، مرجع سابق، ص ٦٠.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

د-حجية التوقيع الإلكتروني:

اعتبر نظام الاثبات التوقيع الإلكتروني من ضمن الدليل الرقمي وذلك في مادته الرابعة والخمسون[١٢٩] وكما في المحرر الإلكتروني فإن التوقيع الإلكتروني يكون رسمياً أو غير رسمي فإن كان رسمياً فقد أعطته المادة السادسة والخمسون الحجية المقررة للمحرر الرسمي بشرط استيفاءه الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة العشرون[١٣٠] أما التوقيع الإلكتروني غير الرسمي فقد نصت على حجيته المادة السابعة والخمسون والتي جاء فيها: (يكون الدليل الرقمي غير الرسمي حجةً على أطراف التعامل -ما لم يثبت خلاف ذلك- في الحالات الآتية:١-إذا كان صادراً وفقاً لنظام التعاملات الإلكترونية أو نظام التجارة الإلكترونية،٢-إذا كان مستفاداً من وسيلة رقمية منصوص عليها في العقد محل النزاع ،٣-إذا كان مستفاداً من وسيلة رقمية موثقة أو مشاعة للعموم) وعند ادعى عدم صحة التوقيع الإلكتروني على الخصم المدعي عبء إثبات صحة ادعائه وذلك كما جاء في المادة الثامنة والخمسون[١٣١].

الفرع الثالث: ندب الخبراء في المحكمة الإلكترونية:

القاضي يرغب في أن يصل إلى الحقيقة لغرض حسم النزاع وفق مبادئ الشرع ونصوص الأنظمة، فلا مناص أن يستعين برأي خبير في إثبات النسب، أو العيب في السلعة، أو حالات الجنون، أو الجروح، أو التسمم، فمثل هذه الحالات وأمثالها تتطلب بالضرورة رأي الخبراء المتخصصين لإبداء التقرير العلمي الجازم، فالقضاء لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي إزاء وقائع هي خارج تخصصه المهني، لذلك يلجأ إلى أهل الخبرة لمعرفة رأيهم في موضوع النزاع. ولا شك في أن الخبراء يعدون من أعوان القضاء الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في القضايا العلمية أو الفنية التي ينظر فيها القاضي وفي الفرع هذا نبين ندب الخبير في التقاضي الإلكتروني.

---

(١٢٩)نصت المادة الرابعة والخمسين من نظام الاثبات على: (يشمل الدليل الرقمي الآتي: السجل الرقمي ،المحرَّر الرقمي ،التوقيع الرقمي ،المراسلات الرقمية بما فيها البريد الرقمي ،وسائل الاتصال ،الوسائط الرقمية ،أي دليل رقمي آخر).

(١٣٠)نصت المادة الخامسة والعشرون على: (١-المحرَّر الرسمي هو الذي يثبت فيه موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة، ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن، طبقاً للأوضاع النظامية، وفي حدود سلطته واختصاصه ،٢-إذا لم يستوف المحرَّر الشروط الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة فتكون له حجية المحرَّر العادي؛ متى كان ذوو الشأن قد وقعوه).

(١٣١)نصت المادة الثامنة والخمسون: (على الخصم الذي يدعي عدم صحة الدليل الرقمي المنصوص عليه في المادتين (السادسة والخمسين) و(السابعة والخمسين) عبء إثبات ادعائه).

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

أولاً: تعريف الخبير:

الخبرة في اللغة تأتي بمعني الإخبار ويقال رجل خابر أي عالم بشيء وخبير وخبر وأخبره أي أنباه والخبرة هي العلم بالشي عن طريق التجربة[١٣٢].

أما في التعريف الاصطلاحي فنعرفه على أنه شخص له خبرة فنية في اختصاص مهني معين كالمحاسبة أو الهندسة أو الميكانيكا وغيرها من الإختصاصات[١٣٣]ويكون تعيين الخبير من قبل المحكمة وفق ضوابط معينة وردت في نظام المرافعات الشرعية في مادته الثامنة والعشرون بعد المائة والتي نصت علي: (للمحكمة عند الاقتضاء أن تقرر تكليف خبير أو أكثر، وتحدد في قرارها مهمة الخبير وأجلًا لإيداع تقريره وأجلًا لجلسة المرافعة المبنية على التقرير، وتحدد فيه كذلك - عند الإقتضاء - السلفة التي تودع لحساب مصروفات الخبير وأتعابه والخصم المكلف بإيداعها والأجل المحدد للإيداع. وللمحكمة كذلك أن تعيّن خبيرًا لإبداء رأيه شفهيًا في الجلسة، وفي هذه الحالة يثبت رأيه في الضبط.

- تحدد لوائح هذا النظام ضوابط أتعاب الخبراء ومصروفاتهم.
- للمحاكم أن تستعين بالأجهزة الحكومية للحصول على الخبرة المتوافرة لدى منسوبيها.
- تحدد لوائح هذا النظام اختصاصات إدارة الخبرة في وزارة العدل، وتتولى هذه الإدارة إعداد قائمة بأسماء الخبراء الذين تستعين بهم المحاكم من غير منسوبي الأجهزة الحكومية. ويشترط فيمن يدرج اسمه في هذه القائمة ما يأتي:

أ - أن يكون حسن السيرة والسلوك.

ب - أن يكون حاصلًا على ترخيص بمزاولة مهنته من الجهة المختصة، وأن يكون ترخيصه ساري المفعول.

•يشكل في المحاكم - بحسب الحاجة - قسم يسمى (قسم الخبراء) يضم أعضاء هيئة النظر والمهندسين والمساحين والمترجمين ونحوهم تحت إشراف رئيس المحكمة) [١٣٤].

ثانيا: تقرير الخبير في التقاضي الإلكتروني:

كما جاء معنا في المادة الثامنة والعشرون بعد المائة ان تعيين الخبير وتحديد مهمته وصولا إلى ايداع تقريره الفني بشأن الواقعة والذي يودع إلكترونياً وذلك من

---

(١٣٢)تعريف ومعنى الخبر في معجم المعاني الجامع.

(١٣٣)حسين، أيمن محمد علي محمد، الخبرة أمام المحاكم الاقتصادية، جامعة المنوفية، ص ٤٨٢.(٥٢)حسين، أيمن محمد علي محمد، الخبرة أمام المحاكم الاقتصادية، جامعة المنوفية، ص ٤٨٢.

(١٣٤)نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية، المادة الثامنة والعشرون.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

خلال تمكين الخبير من الدخول إلى الأيقونات الخاصة بالجلسة القضائيةوإيداع تقريره حيث يتم الإطلاع عليه من قبل القاضي وأطراف الدعوى وللقاضي حرية الاخذ بالتقرير أو تركه حسب ما ورد في المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة.

الفرع الرابع:الحكم القضائي الإلكتروني:

إن الغاية من التوجه للمرفق القضائي من قبل المدعي هو الحصول على حكم قضائي منهي بذلك الخصومة بين المتداعين وتتعدد أنواع الحكم القضائي الإلكتروني تبعًا لتعدد أنواع الحكم القضائي العادي وفي هذا الفرع نبين أنواع الحكم القضائي الإلكتروني وبياناته وأبرز مميزاته.

أولاً:أنواع الحكم القضائي الإلكتروني:

لقد جرى فقهاء القانون على تقسيم الحكم القضائي إلى أنواع متعددة وذلك نظرا للجهة التي ينظر أليها[١٣٥]فمثلًا يتم تقسيم الأحكام من حيث الحجية المترتبة عليها إلى أحكام نهائية وأحكام غير نهائية أي أحكام تقبل الطعن ،وتقسيمها من حيث قابليتها للطعن إلى أحكام إبتدائية وأحكام مكتسبة الصفة القطعية ومن حيث جهة صدورها في مواجهة الخصوم فتقسم إلى أحكام حضورية وأحكام غيابية ومن حيث وقت صدورها فتقسم إلى أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع[١٣٦]وأحكام بعده ومن حيث وظيفتها إلى أحكام موضوعية وأحكام وقتية[١٣٧]وتنطبق هذه الأحكام جميعها على الحكم الإلكتروني فنقول ان هناك حكم حضوري إلكتروني وحكم إلكتروني غيابي وحكم إلكتروني ابتدائي وحكم إلكتروني مكتسب الصفة القطعية وهلم جرى على غيرها من الأحكام.

ومن الناحية الفنية فإن الحكم الإلكتروني ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي على النحو التالي:

-**الحكم الإلكتروني النموذجي**[١٣٨]: هو نموذج معد سلفا على النظام الخاص بالمحكمة يتضمن صيغة الحكم القضائي وخانات البيانات التي تضاف من قبل الدائرة المعلوماتية في المحكمة وتقوم بترتيبه وتنسيقه الكامل حيث يعتمد على التصحيح الآلي لبعض البيانات المدرجة فيه ويشمل جميع البيانات المطلوبة في الحكم العادي،

([١٣٥])د. نبيل إسماعيل عمر قانون أصول المحاكمات المدنية ط ٣ منشور الحلبي الحقوقية بيروت ٢٠١١ ، ص ٤٤٩.

([١٣٦])د. أحمد أبو الوفا، أصول المحاكمات المدنية، ط٤، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٤٨٣.

([١٣٧])د. عباس العبودي، شرح قانون أصول المحاكمات المدنية ط ١ دار الثقافة عمان ٢٠٠٩، ص ٣٣٢.

([١٣٨])حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية ط١ دار الثقافة عمان ٢٠١٠، ص ٦٤.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

ولا يتاح هذا النموذج للجمهور ويتم اقفاله بصيغة (pdf) ومن ثم يرسل إلى المتداعيين حيث يضمن عدم إجراء أي تعديل ولا إضافة عليه.

-**الحكم الإلكتروني البريدي**[١٣٩]:يدور هذا الحكم وجودًا وعدمًا مع البريد الإلكتروني حيث تقوم الدائرة المعلوماتية بإدراج جميع بيانات الحكم العادي بطريق الرسالة الإلكترونية في القسم الخاص بإنشاء الرسائل في البريد الإلكتروني.

-**الحكم الإلكتروني الخطي الممغنط**[١٤٠]:هذا النوع من الأحكام عبارة عن كتابة بخط اليد حيث يتم إدراج جميع البيانات فيه التي تتطلب في الحكم العادي، وتوكل هذه المهمة بقلم المحكمة الإلكترونية الذي يتولى مهمة تنسيقها وكتابتها، ويجب أن يشتمل على توقيع القاضي الذي فصل في النزاع بالإضافة إلى البيانات الأخرى.

ثانيًا: بيانات الحكم القضائي الإلكتروني[١٤١]**:**

يجب أن يشتمل الحكم القضائي الإلكتروني على مجموعة من البيانات مثل البيانات الموجودة في الحكم القضائي العادي ويقوم بتدوينها كاتب الضبط ويجب ان يحتوي الحكم على العناصر التالية:

١- ديباجة الحكم[١٤٢].

٢- عرض وقائع القضية[١٤٣].

٣-اسباب الحكم[١٤٤].

---

(١٣٩)د. خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الإلكتروني، ط١ دار الفكر الجامعي الاسكندرية ٢٠٠٧، ص ٢٢٩ .

(١٤٠)د. فاروق سعد، المحاكمات والتحكيم عن بعد مكتبة صادر ناشرون لبنان ٢٠٠٣، ص ١٢٠.

(١٤١)حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص ٧٣.

(١٤٢)ديباجة الحكم هي مقدمة الحكم التى تتناول صدوره وتحديد المحكمة التى أصدرته ، وتاريخ ومكان إصداره (لبدء سريان ميعاد الطعن) والمادة التي صدر فيها الحكم (ما إذا كان صادرا فى مادة تجارية أو مستعجلة أو غيرها) و أسماء القضاء الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى المداولة وحضروا تلاوة الحكم وإلا كان باطلا .

(١٤٣)يقصد بوقائع القضية أحداثها وتشمل أطرافها وظروفها المختلفة وتتضمن أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيابهم وأسماء ممثليهم مع صفاتهم إن وجدوا وألا ترتب البطلان على القضية وعرض مجمل الوقائع وادعاءات الخصوم وأدلتها والحجج الواعية والقانونية وطلباتهم ودفاعهم ودفوعهم وكذلك اسم عضو النيابة العامة عند تدخله فى القضية ورأيه فيها وإلا كان الحكم باطلا .

(١٤٤)يقصد بحيثيات الحكم الأسباب التي استندت إليها المحكمة فى قرارها سواء أكانت أسانيد واقعية أو قانونية فيجب ذكرها فى نسخة الحكم الاصلية ويجب أن تكون ظاهرة وواضحة – وليست مبهمة أو غامضة أو مجهلة وإلا كان باطلا – أي تحمل الدليل على أن القاضي قد فحص وقائع القضية وكون رأيه فيها حيث يستخلص منها ولو ضمنا على حجج الخصوم وأدلتهم ودفاعهم ومستنداتهم حيث يجب أن تكون مستقاة من القضية وأوراقها وليس من مصادر خارجية وإلا كان الحكم باطلا .

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

٤- منطوق الحكم[١٤٥].

ثالثاً:مميزات إصدار الحكم القضائي بالوسيلة الإلكترونية[١٤٦]:

لأصدار الحكم بالوسيلة الإلكترونية مميزات عديدة واثار فنية كبيرة لعل أبرزها:

١-الدقة والسرعة في إصدار الحكم الإلكتروني بالنسبة إلى المتقاضين ومحاميهم.

٢-السهولة في سماع منطوق الحكم وتبليغه.

٣-التخفيف من الشكلية في الحكم.

٤-سهولة الطعن بالحكم الإلكتروني.

المبحث الثالث: ما بعد الجلسة القضائية:

يعتبر الحكم القضائي الصادر من المحكمة منهيا للخصومة القضائية بين أطراف الدعوى إذا ما قرروا قبوله بالرضا عنه على أن النظام في حال عدم الرضا الأطراف بالحكم منح حق له بالإعتراض عليه بالطرق النظامية المنصوص عليها في المادة السادسة والسبعون بعد المئة من نظام المرافعات الشرعية وفي هذا المبحث نناقش طريقة الإعتراض على الأحكام القضائية إلكترونياً وتنفيذها وذلك في مطلب رئيسيين.

المطلب الأول: الإعتراض على الأحكام إلكترونياً:

طرق الإعتراض على الأحكام القضائية هي عن طريق طلب الإستئناف أو طلب النقض أو التماس اعادة النظر وكلنا رتب لها المنظم شروط واجبة التحقق فيها حتى يتم الرفع بها وقبولها كما أتاحت وزارة العدل تقديم طلب الإستئناف والتماس إعادة النظر إلكترونياً إضافة إلى تقديم طلب النقض إلى المحكمة العليا إلكترونياً.

الفرع الأول: الإستئناف الإلكتروني:

الإستئناف في اللغة مشتق من فعل استأنفَ يستأنف، استئنافًا، فهو مستأنِف، والمفعول مستأنَف، فيقال اِسْتَأْنَفَ دِرَاسَتَهُ بَعْدَ نِهَايَةِ العُطْلَةِ : اِبْتَدَأَهَا مِنْ جَدِيدٍ بَعْدَ تَرْكِهَا اِسْتَأْنَفَ عَمَلَهُ بَعْدَ مَرَضٍ[١٤٧]وفي المعجم الوسيط: استأنف الشي أي ائتنفه ،واستأنف الحكم : طلب إعادة النظر فيه ،والاستئناف: طريق الطعن في الحكم من برفعه للمحكمة الأعلى.

أما في الاصطلاح فقد تم تعريفه إلى عدة تعاريف نستعرضها كالاتي:

---

(١٤٥)منطوق الحكم هو قرار المحكمة الذى انتهت إليها القضية حيث يتلى الحكم فى الجلسة العلنية.

(١٤٦)د. صفاء أوتائي،مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١٤٧)معنى الاستئناف، معجم المعاني الجامع. (٦٢) معنى الإستئناف، معجم المعاني الجامع.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

-"بأنه تظلّم صادر بصورة ابتدائية يرفع إلى محكمة أخرى هي أرقى منها درجة، للوصول إلى إصلاح ما فيه من خطأ، ويُسمّى رافع الإستئناف مستأنفًا، والمرفوع عليه مستأنفا عليه[١٤٨]".

-بأنه طريق من طرق الطعن العادية، يسلكه المتضرّرُ من الحكم؛ للحصول على حكم آخر من محكمة أعلى بإلغائه أو تعديله[١٤٩].

-طريق عادي للطَّعن في الأحكام، يقدّمه الطرف الذي صدر الحكم كلياً أو جزئيا لغير صالحه أمام محكمة أعلى درجة من تلك التي أصدرته، بهدف إصلاح ما شابه من خطأ، وبالتالي تعديله، أو إلغاؤه، وهو الوسيلة العملية التي يُطبّق فيها مبدأ التقاضي على درجتين.[١٥٠]

-طريق طعن عادي به يطرح الخصم الذي صدر الحكم كلياً أو جزئيا لغير صالحه القضية كلها أو جزءًا منها أمام محكمة أعلى من تلك التي أصدرت الحكم[١٥١].

وعليه نقول بأن الإستئناف الإلكتروني هو طريق الطعن في أحكام محاكم الدرجة الأولى وذلك بطرحها من جديد أمام المحاكم الأعلى بغرض مراجعتها وتتتم عن طريق الوسائل الإلكترونية.

جميع الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى قابلة للاستئناف باستثناء الأحكام في الدعاوي اليسيرة والتي تحدد من قبل المجلس الأعلى للقضاء ،في السابق يتم الإعتراض بطلب الإستئناف عن طريق مذكرة تودع لدى المحكمة التي أصدرت الحكم مشتملة على بيان الحكم المعترض عليه وأسباب الإعتراض وطلباته مع ذكر تاريخه ورقمه أما في الوقت الحالي يتم تقديم الإستئناف الإلكتروني بعد استكمال جميع البيانات المطلوبة الواردة في المادة الثامنة والثمانون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية وذلك عبر أيقونة خاصة بطلبات الإستئناف على نظام ناجز.

---

(١٤٨)العمروسي، أنور أشرف أحمد عبد الوهاب أمجد أصول المرافعات الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية، دار الفكر الجامعي، بيروت، (د. (ط)، ٢٠٠٥م، ج٤، ص ٩٠٦.

(١٤٩)الجندي، أحمد نصر إقامة الدعوى في مواد الأحوال الشخصية، دار الكتب القانونية، مصر، ط١، ٢٠٠٨، ص٢٣.

(١٥٠)الزعبي، عوض أحمد أصول المحاكمات المدنية، دار وائل للطباعة، عمان، ط٢، ٢٠٠٦م، ص ٨٢٦.

(١٥١)الأعرج، موسى فهد الموجز في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨م، دار الكرمل للنشر، عمان ،(د. (ط)، (د. ت)، ص ١٣٤.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

الفرع الثاني: طلب النقض الإلكتروني:

في اللغة النقض ضد الإبرام، وهو إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء، نقض الشَّيء نقضًا أفسده بعد إحكامه، يُقال: نقض البناء. هدمه، و: نقض الحبل أو الغزل. حلَّ طاقاته. والنقيض: المنقوض، وأصل هذه المادة يدلُّ على نكث شيء[١٥٢].

أما في التعريف الاصطلاحي أنه الطعن بالنقض هو طريق غير عادي ،فهو لا يهدف إلى إعادة النظر في الدعوى من حيث الوقائع وإنما يهدف إلى مطابقة الحكم أو القرار مع القانون سواء فيما يتعلق بالقواعد الموضوعية التي طبقها على وقائع الدعوى ،أو فيما يتعلق بالقواعد الإجرائية التي استند إليها[١٥٣].

والطعن بالنقض الإلكتروني هو طريقة تقديم طعن غير عادي أمام المحكمة العليا يهدف إلى مطابقة الحكم أو القرار مع القانون سواء فيما يتعلق بالقواعد الموضوعية التي طبقها على وقائع الدعوى ،أو فيما يتعلق بالقواعد الإجرائية التي استند إليها ويتم تقديمه عبر الوسيلة الإلكترونية.

وعليه فإن للمحكوم عليه حق الإعتراض على الأحكام أمام المحكمة العليا بطلب النقض حيث يجب أن يكون محل الإعتراض مايلي:

١- مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الامر من أنظمة لا تتعارض معها

٢-صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلا سليما

٣- صدور الحكم من دائرة غير مختصة

٤- الخطأ في تكيف الواقعة أو وصفها وصف غير سليم.

وقد جاءت تلك الاحوال في المادة الثالثة والتسعون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية إضافة إلى تحديد مدة ثلاثين يوما من تاريخ اكتساب الحكم الصفة القطعية واستثناء النظام الأحكام الصادرة في المسائل المستعجلة على انت تكون المدة خمسة عشر يومًا وذلك جما جاء في المادة الرابعة والتسعون بعد المائة.

وطلب النقض إلكترونياً يتم تقديمه من قبل أطراف الدعوى عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل مع توثيق الدخول من قبل برنامج نفاذ بعد استكمال كافة الشروط والبيانات وقد بينت وزارة العدل في فديو منشور لها على الانترنت طريق تقديم طلب النقض إلى المحكمة العليا.

---

(١٥٢)(القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ص ٦٥٦)، (مقاييس اللغة)لابن فارس (٤٧٠/٥). (لسان العرب)لابن منظور (٢٤٢/٧)، (المعجم الوسيط) (٩٤٧/٢).

(١٥٣)عبد الرحمان خلفي، محاضرات في الإجراءات الجزائية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية الجزائر، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٣٤٦.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

الفرع الثالث: طلب التماس إعادة النظر إلكترونياً[١٥٤]:

التماس إعادة النظر في الأحكام القضائية يكون بعد ما اكتسب الحكم الصفة القطعية ولا يجوز الإعتراض عليه عن طريق طلب الإستئناف، والمنظم السعودي اصطلح في أنظمته العدلية على تسميته بالتماس إعادة النظر وكذلك المشرع المصري أيضاً والذي إعتمد هذا الاسم في أنظمته العدلية أيضاً خلافا للمشرع الفلسطيني واللبناني والذي أستخدم مصطلح إعادة المحاكمة على مصطلح التماس اعادة النظر ولا مشاح في الاصطلاح فكلهما يخدم المعنى ذاته.

ولتعريف مصطلح التماس إعادة النظر في اللغة لا بد لنا من تعريف كل كلمة منفرده وهي كالاتي:

كلمة التماس مصدر اِلْتَمَسَ،اِلْتِمَاسُ العَفْو: طَلَبُهُ، رَجَاؤُهُ،اِلْتِمَاسُ العُذْرِ : إِيجَادُهُ، الالْتِمَاسُ : الطَّلَب، الالْتِمَاسُ (في قانون المرافعات) : طريقُ الطَّعن في الحكم النهائي، يُرفع إلى المحكمة التي أصدرته، لأسباب عدَّدَها القانون، يُطلَبُ به إعادةُ النظر في هذا الحكم[١٥٥].

كلمة إعادة في اللغة معناها إعادة الشي أي ارجعته إلى صاحبه[١٥٦].

كلمة النظر في اللغة بمعنى التأمل فيقال نظرت إلى الشيء أنظر إليه، إذا عاينته[١٥٧]،واتفق علماء اللغة على الآلية التي يتم بها النظر والتأمل، فيكون بنظر العين، ونظر القلب"، وجاء في الصحاح : "النظر : تأمل الشئ بالعين"[١٥٨] وذكر في الفروق: "إذا قرن النظر بالقلب : فهو الفكر في أحوال ما ينظر فيه "[١٥٩].

([١٥٤])الباحث / محمد سالم بن حريز, الباحث / ماهر حسن أحمد عبد الله, الباحث : بندر علي محمد علي الزايدي, الطعن بالتماس إعادة النظر في نظام المرافعات الشرعية السعودي، العدد الخامس والثلاثون - الجزء الأول ٢/٢،ص ١٠٠٥-١٠١٠.

([١٥٥])معنى التماس، معجم المعاني الجامع.

([١٥٦])أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق : محمد إبراهيم سليم، مصر، القاهرة، الناشر : دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع)، ط د، ص٣٩.

([١٥٧])أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، معجم تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر عام النشر : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ج ٥، ص ٤٤٤ .

([١٥٨])أبوعبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، كتاب العين، المحقق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال)، ط د، ج ٨، ص ١٥٤ .

([١٥٩])أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (لبنان)، بيروت، الناشر: دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ج ٢، ص٨٣٠.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

أما في لتعريف الاصطلاحي فلم يعرف المنظم السعودي التماس أعادة النظر بل أتجه إلى تنظيم وبيان الأوضاع التي يرفع بها وترك تعريفه لشراح القانون وفقهائه واستثناء من هذه القاعدة عرف المشرع اللبناني إعادة المحاكمة بأنه طعن يرمي إلى الرجوع عن حكم حائز الصفة القطعية، لأجل النظر في النزاع مجددا في الواقع والقانون وفي الفقه والقانون عرفه احمد السيد الصاوي بأنه طريق غير عادي في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية؛ لأحد الأسباب التي نص عليها القانون على سبيل الحصر[١٦٠]إضافة إلى تعريفه بأنه طريق من طرق الإعتراض غير العادية، على الأحكام النهائية، لظهور سبب من الأسباب التي حددها النظام، يرفع للمحكمة التي أصدرت الحكم لينظر فيه من قبلها أو من قبل محكمة أعلى كانت قد أيدت الحكم[١٦١].

لقد نظم المنظم السعودي الاحوال التي يجوز طلب التماس إعادة النظر فيها وذلك في المادة مائتان من نظام المرافعات الشرعية[١٦٢]وتضمنت تلك الاحوال الاتي:

أ- إذا كان الحكم قد بني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بني على شهادة قضي -من الجهة المختصة بعد الحكم- بأنها شهادة زور.

ب- إذا حصل الملتمس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان قد تعذر عليه إبرازها قبل الحكم.

ج- إذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم.

د- إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو قضى بأكثر مما طلبوه.

هـ - إذا كان منطوق الحكم يناقض بعضه بعضاً.

و- إذا كان الحكم غيابيا.

ز- إذا صدر الحكم على من لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى.

أتاحت وزارة العدل في المملكة تقديم التماس إعادة النظر إلكترونياً وذلك من خلال بوابة ناجز ومعين حيث يكتب مقدم الطلب عند رفع طلب جميع بياناته وبيانات الحكم والاسباب التي أدت إلى طلبه التماس اعادة النظر مع مراعاة أن تكون مدة تقديم الطلب ثلاثين يوماً لا أكثر من تاريخ إصدار الحكم حسب ما نصت المادة الأولى بعد المائتين[١٦٣].

---

(١٦٠)الدكتور أحمد السيد صاوي الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، (القاهرة، د.ش، در ط، ٢٠١٠م)، ص ١٠٢٩.

(١٦١)الباحث / محمد سالم بن حريز, الباحث / ماهر حسن أحمد عبد الله, الباحث : بندر علي محمد علي الزايدي,مرجع سابق,ص ١٠٠٩.

(١٦٢)نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية ،المادة المائتين.

(١٦٣)نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية، المادة الأولى بعد المائتين.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

المطلب الثاني: طلب التنفيذ الإلكتروني

عند استنفاد كافة طرق الطعن يصبح الحكم القضائي نافذاً في مواجهة الخصوم والغير حيث يذيل الحكم بصيغة التنفيذية الواردة في المادة الثامنة والستون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية والتي نصت في فقرتها الأولى على:(يجب أن يختم صك الحكم - الذي يكون التنفيذ بموجبه - بخاتم المحكمة بعد أن يذيل بالصيغة التنفيذية التالية: (يطلب من جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى العمل على تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى إستعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة) [١٦٤] والتنفيذ هو الثمرة الحقيقية من قيام المرافعة، وهو الهدف من إقامة الدعوى، ويعد التنفيذ الروح لجسد الحكم فلا عبرة بحكم لا نفاذ له وسوف نتطرق للتنفيذ الإلكتروني في هذا المطلب بكافة جوانبه وتفاصيله.

التنفيذ في اللغة مصدر نَفَّذَ تَعَهَّدَ بِتَنْفِيذِ وَعْدِهِ: بِإِنْجَازِهِ وَالْمُبَاشَرَةِ فِي تَحْقِيقِهِ ،قَرَّرَتِ الْمَحْكَمَةُ تَنْفِيذَ حُكْمِهَا : تَطْبِيقَهُ ،دخَلَ الْمَشْرُوعُ فِي حَيِّزِ التَّنْفِيذِ: فِي طَوْرِ الإنجاز وَالتَّحْقِيقِ ،التَّنْفِيذُ في الحكم: الإجراءُ العَمَلِيُّ لما قضِي به ،و(الهيئة التنفيذية) : السُلطةُ التي تقوم بتنفيذ قوانين الدولة وأَوامرها أشكال التَّنفيذ: (القانون) منازعة تتعلَّق بإجراءات تنفيذ الحكم[١٦٥].

اما في الاصطلاح القانوني فإن التنفيذ يعرف بأنه إنزال الحكم القضائي المنظوم بإعلام الحكم"الصك /القرار" ليكون واقعا ملموسا وذلك بإلزام المحكوم عليه ببذل ما عليه من حق وتسليمه للمحكوم له .

وعليه فإن التنفيذ القضائي الإلكتروني هو تقدم صاحب الطلب عبر الوسائل الإلكترونية بطلب تنفيذ حكم قضائي مكتسب الصفة القطعية ومذيل بالصيغة التنفيذية ويكون التقديم عن طريق بوابة إلكترونية يودع فيها الطلب.

لقد مكنت وزارة العدل في المملكة لطالب التنفيذ رفع تنفيذه عبر الوسائل الإلكتروني وذلك في صورة خدمة إلكترونية تقدمها على ان يرفق السند التنفيذي سواء كان مبلغًا ماليًا أو حكمًا قضائيًا أو قرار أو محضرًا في مسائل الأحوال الشخصية أو كان محل التنفيذ فعلًا أو امتناعًا عن فعل مثل إخلاء عقار ويكون هذا التقديم عبر بوابة برنامجي ناجز ومعين.

([١٦٤])نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية، المادة الثامنة والستون بعد المائة.

([١٦٥])معنى التنفيذ، معجم المعاني الجامع.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

التوصيات :

١. التقاضي الإلكتروني من المستجدات على الساحة العلمية والعملية ولم يتم إشباعه بحثاً وتدقيقاً لذا نوصي الباحثين والمهتمين بشأن القضائي إلى الإهتمام بالبحث في هذا الموضوع .

٢. المنظم السعودي في تنظيماته لم ينظم عملية التقاضي الإلكتروني مما حدا بوزارة العدل إلى إصدار النشرات التي تتطرق إلى العملية وعليه نوصي المنظم بوضع تنظيمات لعملية التقاضي لا سيما في حضور الخصوم وتحضيرهم في الجلسات الإلكترونية.

٣. ضرورة تقديم دورات متخصصة للقضاة وأعوانهم على كيفية استخدام الحاسب الآلي والتطبيقات المساعدة .

٤. لمراعاة خصوصية القضاء الجنائي واهمية ملاحظة القاضي للغة جسد المتهم ونبرة صوته نوصى المنظم السعودي بقصر الجلسات في المحكمة الجزائية إلكترونياً وإعطاء القاضي صلاحية تحويل الجلسة الإلكترونية إلى جلسة حضورية .

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

الهوامش:

السعيدي، ثامر، مقال بعنوان نشأة التقاضي الإلكتروني، كلية المستقبل الجامعة الأهلية، ٢٠٢١م.

بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز بادي الجزء الثاني صفحة ٢٧٥، لسان العرب لابن منظور الجزء الثاني ص ٤٧-٤٩، المعجم الوسيط الجزء الثاني ٧٤٩.

بوأسحاق الزجاج إبراهيم بن محمد البغدادي نحوي من العصر العباسي (٢٤١ه-٣١١هـ)

د.زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، مكتبة البشائر، ١٤٠٩-١٩٨٩.

تبصرة الأحكام لابن فرحون الجزء الأول ص ٢١، مواهب الجليل في شرح مختصر الجليل للحطاب الجزء السادس، ص ٨٦.

شرح آداب القاضي للشيخ حسام الدين عمر بن عبدالعزيز بن مازة الجز الأول صفحة ١٢٦، أدب القاضي تأليف الفقيه الخصاف الحنفي.

د.عطية، عبد الحسيب سند، القضاء والإفتاء في الفقه الإسلامي، شبكة الالوكة الشرعية، ١٤٣٤.

كشاف القناع عن متن الإقناع الجزء السادس صفحة ٢٨٥، مكتبة النهضة الحديثة، الرياض.

السوابق القضائية هي ما استقرت عليه المحاكم وعملت به من أحكام حيث تلخصت في مبادئ قانونية.

الغرف الالكترونية هي تلك الغرف التي يتم فيها التواصل المرئي أو المسموع أو الكتابي بين أطراف المجموعة الواحدة.

محمود، أشرف جودة محمد، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث، ١٤٤٢هـ -٢٠٢٠م.

بن هاشم، سارة، الدعوى المدنية، جامعة أحمد دراية، صفحة ٦-٩، ١٤٤٠-١٤٤١ه.

المذهب الحنفى هو أحد المذاهب الفقهية الإسلامية ينسب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (٨٢هـ-١٥٠هـ) نشأ المذهب في الكوفة بالعراق وإنتشر في نواحي بلاد فارس والروم وبخاري وتلك الناحية من البلدان أبرز علماءه أبو يوسف

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

(١١٣-١٨٢) ومحمد بن الحسن الشيباني (١٣٢-١٨٩) وأبوالهذيل (١١٠-١٥٨).

علاء الدين الحفصاوي الحنفي، الدار المحتار في شرح تنوير الأبعاد، طـ ١، ص٥١٠، ١٤٢٣هـ.

المذهب المالكي هو الثاني بين المذاهب الفقهية الإسلامية الأربعة ينسب إلى الإمام مالك بن أنس الأصبحي (٩٣هـ-١٧٩هـ) نشأ وإنتشر في الحجاز وبلاد أفريقية والإندلس والمغرب العربي من أبرز علماءه العلامة القرافي والحطاب وأبووليد الباجي وابن عبدالبر وغيرهم.

شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي القرافي، الذخيرة، بيروت، ١٩٩٢م، ج ١١، ص٥.

المذهب الشافعي ثالث المذاهب الأربعة مؤسسه الإمام محمد بن ادريس الشافعي القرشي(١٥٠هـ-٢٠٤هـ) إنتشر المذهب في مصر والعراق واليمن وبلاد الشام من أبرز علماءه ابن حجر الهيثمي، والبويطي وإسماعيل المزني والبريع المرادي .

ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، بيروت، ج١٠، ص٢٨٥.

المذهب الحنبلي هو اخر المذاهب الأربعة ينسب إلى الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤هـ - ٢٤١هـ) انتشر المذهب في حران بسوريا ومصر والجزيرة العربية وأبرز علماءه أبو بكر الخلال والقاضى أبو يعلى الفراء وبن الجوزي وموفق الدين بن قدامه المقدسي وبن مفلح .

بن قدامة القدسي، المغني، بيروت ،١٣٨٨، ج١٠، ص٢٤٢

البينة على من إدعى واليمين على من أنكر هي قاعدة فقهية مشهورة وردت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم – المروي عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:(لو يعطى الناس بداعواهم لإدعى رجال أموال قوم ودماءهم لكن البينة على من إدعى واليمين على من أنكر).

لسان العرب (١٨٥/ ١٣)

حامد، محمد فواز عبد الفتاح، أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني، جامعة الشرق الأوسط، ص٨-١٢.

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

البديرات، محمد بن أحمد، التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد السابع والثلاثون، ص١١٥٤-١١٦٣

الغافري، حماد محمد، الاختصاص المكاني للمحاكم الجزائية في التشريع الأماراتي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩م، ص ٥.

المقصود بمكان إقامة المدعى عليه الذي يقيم فيه الشخص عادة أو على وجه الإعتياد والإستقرار والمقصود بالإستقرار هو إستمرار الإقامة على وجه يتحقق منه الإعتياد وقد نص عليه نظام المرافعات الشرعية في مادته التاسعة والتي نصت على (المقصود على الإقامة في تطبيق أحكام النظام المكان الذي يقطنه الشخص على وجه الإعتياد وبالنسبة للبدو والرحل يعد مكان إقامة الشخص المكان الذي يقطنه عند إقامة الدعوى).

ختال زعة, حمداوي وهيبة, نظرية الخصومة في قانون الاجراءات المدنية الاجراءات المدنية والإدارية, جامعة عبدالرحمن ميرة, ٢٠١٧/٧/٣م, ص٤.

علي أبو عطية هيكل, شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية, دار المطبوعات الجامعية, الاسكندرية, ٢٠٠٧م, ص ٢٦٧-٢٦٨.

أبو الطير،شادي مصطفي، شكل النظام القضائي في الإسلام، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل،ص ١٦١، ١٤٨٣هـ .

الدباس، بين لؤي،أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، حزيران ٢٠٢١م، ص١٠.

الرشيدي، محمد عبد الله، الشهادة كوسيلة من وسائل الإثبات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،ص١٨.

البهوتي، منصور، كشف القناع عن متن الاقناع، لبنان، بيروت، ج٦،ص٤٠٤.

العنزي ،عبدالمحسن عبدالله سالم، الشهادة في القضاء الإداري السعودي ،مجلة كلية الشريعة والقانون ،ص١١٩٨.

الدباس ،لين لؤي عبدالرحمن ،أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقا القانون الاردني ،جامعة الشرق الاوسط ،حزيران ٢٠٢١م ،ص ٤٥-٤٨.(١٢)الدباس ،لين لؤي عبدالرحمن ،أحكام الإثبات بشهادة

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745

الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقاً القانون الأردني ،جامعة الشرق الأوسط ،حزيران ٢٠٢١م ،ص ٤٥-٤٨.
محمد عبدالرحمن عبدالمنعم ،معجم المصطلحات والمعاجم الفقهية ،ج ٣ ،دار الفضيلة ،القاهرة ،٢٠١٩م ، ص١٣٢.
حسام، يكن، حجية الكتابة الإلكترونية في إثبات المعاملات التجارية، جامعة محمد خضيرة بسكرة،٢٠١٩م-٢٠٢٠م، ص ١٢-١٤.
فراج مناني، العقد الإلكتروني وسيلة أثبات في القانون الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، ٢٠٠٩م، ص ١٨.
حمودي محمد ناصر، عقد البيع الدولي المبرم عبر الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الجزائر، ٢٠١٢م ،ص ٢٨.
د.حسانين، محمد أحمد محمد محمد، حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات وموقف النظام السعودي منها،جامعة شقراء، المجلة القانونية، ص ٣٠٤-٣٠٨.
عبدالكريم، عبدالاوي، التوقيع الإلكتروني، مجلة منازعات الاعمال، العدد ١٩ ديسمبر ٢٠١٦م، ص٧٠.
بن شق، فتيحة، التوقيع الإلكتروني، جامعة محمد البشير الابراهيمي، ٢٠٢٠م-٢٠٢١م، ص ٥-٦.
خلود، حملاوي، التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات، جامعة ٨ ماي، ٢٠١٩م-٢٠٢٠م،ص ١٢.
أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق : محمد إبراهيم سليم، مصر، القاهرة، الناشر : دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع)، ط د، ص٣٩.
أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، معجم تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر عام النشر : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ج ٥، ص ٤٤٤ .
أبوعبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، كتاب العين، المحقق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال)، ط د، ج ٨، ص ١٥٤ .

ISSN: 2735-3737 ISSN : 2735-3745

(١)أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (لبنان)، بيروت، الناشر: دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ج ٢، ص٨٣٠.
الدكتور أحمد السيد صاوي الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، (القاهرة، د.ش، در ط، ٢٠١٠م)، ص ١٠٢٩.

ISSN: 2735-3737 eISSN: 2735-3745